الفصل الأول

الدولة العثمانية وتوسعها في العالم العربي

أولاً : العرب قبيل التوسع العثماني

ثانياً : نشأة الدولة العثمانية وتطورها

ثالثاً : التوسع العثماني في العالم العربي

- فتح الشام ومصر – مسألة الخلافة.
- العثمانيون والحجاز – ضم العراق.
- العثمانيون والخليج والجزيرة العربية.
- فتح اليمن – العثمانيون والمغرب العربي.

رابعاً : نظام الحكم العثماني

- الهيئة السياسية والإدارية – الإدارة في الولايات.
- الإدارة المالية – الهيئة الدينية – الهيئة العسكرية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الدولة العثمانية وتوسعها في العالم العربي

أولاً : العرب قبيل التوسع العثماني

لم يكد الخطر الصليبي على الشرق العربي ينتهي، بفضل جهود صلاح الدين الأيوبي، الذي أسس الدولة الأيوبية، وأنهي الخلافة الفاطمية، ووحد بلاد الشام ومصر، بعد هزيمته للصليبيين في حطين عام ١١٨٧م، حتى تعرض الشرق العربي، لموجات جديدة من غزوات المغول التي بدأت بغزوهم فارس بقيادة جنكيزخان عام ١٢٢١م، والتي كانت أخطرها موجة هولاكو، الذي نجح في احتلال بغداد والقضاء على الخلافة العباسية فيها عام ١٢٥٨. وقد تتابعت موجات المغول فاحتلوا حلب وحماه ودمشق خلال العامين التاليين، وبدأوا يتقدمون نحو مصر، بعد اجتيازهم نابلس وغزة، غير أن قوات المماليك تصدت لهم، بقيادة السلطان سيف الدين قطز وقائده الظاهر بيبرس، والذي ألحق بهم هزيمة منكرة، في موقعة «عين جالوت» على أرض فلسطين عام ١٢٦٠، أنقذت مصر والعالم العربي من خطرهم.

والمعروف أن بيبرس نجح أيضاً في تأسيس سلطنة مملوكية قوية ضمت بلاد الشام ومصر، وامتدت حتى مملكة النوبة المسيحية، كما استطاع بيبرس حصر المغول ضمن حدود العراق، فضلاً عن بسط نفوذ السلطنة على الحجاز، والثابت أنه أعاد الخلافة العباسية، حين دعا أحد الأمراء العباسيين الناجين من مذابح هولاكو، ليقيم في القاهرة، بعد أن حمل لقب «المستنصر» وذلك عام ١٢٦١، دون أن تكون له سلطة سياسية، ليسبغ بذلك الشرعية على السلطنة المملوكية، وبذلك استمر الخلفاء العباسيون يقيمون في القاهرة، حتى توفى آخرهم وهو الخليفة «المتوكل» عام ١٥٥٠.

لقد كان ضعف الدولة الأيوبية (١١٧١- ١٢٥٠) وعجزها عن التصدي لخطر المغول، هو الذي أدى إلى استيلاء المماليك على السلطة في مصر، بعد أن قضوا

على آخر السلاطين الأيوبيين فيها وهو «طوران شاه» ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب، وجاء القائد بيبرس ليمسك بزمام السلطة، ويثبت دعائم الحكم المملوكي ويوحد مصر والشام، ويبسط حمايته على الأماكن المقدسة، ويؤمن الحجيج، مما رفع من شأن الدولة في نظر المسلمين، وقد حمل بيبرس لقب «خادم الحرمين الشريفين» وإن كانت سيادة سلاطين المماليك على الحرمين مجرد سيادة اسمية، حيث تركوا تصريف الأمور للأشراف.

ويقسم المؤرخون عهد السلطنة المملوكية إلى مرحلتين: أولهما تمتد خلال الفترة (١٢٦٠- ١٣٨٢) ويطلقون عليها «دولة المماليك البحرية» لإقامة مركزهم في جزيرة الروضة بالنيل، وثانيتهما تمتد خلال الفترة (١٣٨٢- ١٥١٧) ويطلقون عليها «دولة المماليك البرجية»، وهي التي انتهت بانتهاء سلطنتهم على يد الأتراك العثمانيين، الذين دخلوا القاهرة عام ١٥١٧.. وقد مرت سلطنة المماليك في طورها الأخير بظروف داخلية وخارجية أضعفتها وجعلتها لقمة سائغة للعثمانيين، يأتي في مقدمة هذه الظروف تباين كتل المماليك داخل جيش السلطنة (الجلبان والقرانصة والسيفية ...الخ) مما أدى إلى تفشي الصراع على السلطة، في ظروف ضعف الدولة، حيث باتت كل طائفة تتكتل حول قائدها وتصارع للوصول إلى الحكم، الذي كان يفتقر إلى نظام مستقر، فضلاً عن انحطاط تدريب الفرق العسكرية، وإصرارهم على الفروسية واستخدام السيوف لكراهيتهم للأسلحة النارية، التي لم يقروا استخدامها إلا في الدفاع عن الثغور والسواحل، حيث عهدوا بها إلى الأجانب.. كما أن عدم مواجهتهم لحروب كبرى، منذ هجوم تيمورلنك على الشام عام ١٤٠٠، جعل الجنود ينغمسون في الحياة المدنية ويتدخلون في شئون الدولة سياسياً وإدارياً، فضلاً عن ابتزازهم الأهالي من خلال جمع الضرائب، حتى فقدوا فضائلهم العسكرية، وقد نضيف إلى ما سبق تناقص أعدادهم، بسبب هجرة كثير من السكان من مناطق القوقاز وغيرها، التي كانت المورد الأساسي للعنصر المملوكي.. كذلك فإن انتشار الأوبئة والطواعين، التي عمت خلال القرن الخامس عشر، وتكرار حدوث موجات من الجفاف في مصر، أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، والتي زاد منها الدمار الذي حاق ببلاد الشام بسبب غزو تيمورلنك لها [1].

وأخيراً جاء «الانقلاب التجاري» الذي أحدثه البرتغاليون باكتشاف طريق ملاحي واحد يدور حول رأس الرجال الصالح، لتتحول التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى إليه منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، مما حرم سلطنة المماليك من عوائد تجارة المرور، ومن احتكارها لبعض السلع، فتدهورت أوضاع السلطنة اقتصادياً بشكل خطير، حتى لقد اضطر المماليك إلى تسيير حملات بحرية لمقاومة السيطرة البرتغالية حتى سواحل الهند بين عامي (١٥٠٨- ١٥٠٩) لكنها مُنيت بالفشل أمام قوة الأسطول البرتغالي وتفوقه، وسيطرته على المحيط الهندي وامتداد نفوذ البرتغاليين إلى الخليج العربي، ومداخل البحر الأحمر، وهكذا تعرضت الجزيرة العربية وموانيها الهامة لخطر البرتغاليين، الذين سيطروا على معظم سواحل الخليج العربي (١٥٠٧- ١٦٥٠) على نحو ما هو معروف.

أما في مغرب العالم العربي، وعلى أنقاض دولة الموحدين، التي كانت تضم بلاد المغرب العربي كلها، قامت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ثلاث دويلات ورثتها هي: الدولة الحفصية في تونس، ودولة بني عبد الواد الذين مثلتهم الأسرة الزيانية في تلمسان بالمغرب الأوسط، ثم دولة بني مرين في مراكش بالمغرب الأقصى.. والحاصل أن كل واحدة من هذه الدويلات سعت لإعادة توحيد المغرب كله لصالحها، واستمرت هذه المحاولات حتى أواخر القرن الخامس عشر، فالحفصيون كانوا يرون أنفسهم الورثة الشرعيون للموحدين، وبنو عبد الواد ضاقت بهم بلادهم في تلمسان وتطلعوا إلى التوسع، والمرينيون الذين ألحقوا هزيمة بالموحدين، اعتقدوا معها أنهما قادرون على تحقيق الوحدة.. ورغم هذه المحاولات لم يقدر للمغرب العربي أن يستعيد وحدته التي كان عليها أيام الموحدين، لافتقار الدويلات الثلاث إلى العصبية والقوة اللازمتين لذلك، وهو ما توفر لأسلافهم من الموحدين.

وقد تعرضت منطقة الشمال الإفريقي لعدة حملات عسكرية أوروبية استهدفت احتلال مراكز مختلفة على شواطئ المغرب العربي، غير أنها لم تفلح في تحقيق أهدافها بشكل دائم، إلى أن استولى البرتغاليون على سبتة والحصن الصغير وطنجة وغيرها من المراكز التجارية، على الساحل الغربي للمغرب الأقصى خلال القرن

الخامس عشر، ومن جانبهم حاول الأسبان، قبيل القضاء على آخر الدويلات العربية في الأندلس عام ١٤٩٢، أن يتسللوا إلى البحر الأبيض المتوسط، ونجحوا في احتلال مليلة (١٤٩٧) ووهران (١٥٠٩)، وهادنتهم الجزائر حتى استنجدت بأحد قادة البحر الذي تصدى لهم، ومع ذلك احتل الأسبان طرابلس (١٥١٠)، غير أن اشتعال الحرب بين أسبانيا وفرنسا، واندلاع حروب الوراثة في أسبانيا عقب وفاة ملك أراجون، وانشغال الأسبان بالعالم الجديد (أمريكا)، كل ذلك أبعدهم عن شمال إفريقيا، وقد تزامن ذلك مع توسع العثمانيين الكبير في الشام ومصر وتطلعهم إلى شمال إفريقيا.

obeikandl.com

ثانياً : نشأة الدولة العثمانية وتطورها

بقيام سلطنة للأتراك السلاجقة في فارس والعراق، بعد احتلالهم بغداد عام ١٠٥٥، وانتزاعهم بلاد الشام، ومد نفوذهم على مناطق كبيرة من الأناضول خلال القرن الحادي عشر الميلادي، استطاعت هذه السلطنة بسط سيطرتها على معظم بلاد الشرق العربي، فضلاً عن فرض نفوذها على الخلافة العباسية، غير أن هذه السلطنة ما لبثت أن تمزقت خلال فترة ضعفها، التي بدأت فيها حملات الصليبيين على الشرق العربي، تلك الحملات التي نجحت في احتلال شريط ساحلي من بلاد الشام، فضلاً عن القدس.. وعندما بدأت مجابهة الوجود الصليبي، برزت شخصية «زنكي» الضابط السلجوقي، محاولاً توحيد بلاد الشام، غير أن ابنه «نور الدين» هو الذي نجح في ذلك بدخوله الشام عام ١١٥٤ حيث أسس مملكة قوية جابهت الصليبيين، غير أن هزيمة هؤلاء لم تتم إلا في عهد صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية، التي ضمت الشام ومصر، وهزمت الصليبيين في حطين عام ١١٨٧ وحررت القدس، وإن بقيت بعض جيوب للصليبيين، إلى أن أجهز عليها المماليك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي.

وبالرغم من سيطرة الأتراك السلاجقة على الشرق العربي ردحاً من الزمن، إلا أنهم لم يؤثرا في حياته تأثيراً واضحاً، ولم يستطيعوا صبغه بصبغة تركية، وإن نجحت، فيما بعد، أسرة منهم (آل عثمان) أن تؤسس دولة تركية كبرى، وهي الدولة العثمانية، التي تمكنت من ضم معظم العالم العربي في أوائل القرن السادس عشر، وظلت تحكمه، أو تبسط نوعاً من السيادة عليه، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٤- ١٩١٨) ومن ثم فإن تاريخ العرب في العصر الحديث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الدولة العثمانية وتطورها، خلال ما يزيد على أربعة قرون، امتدت من القرن السادس عشر وحتى نهاية العقدين الأولين القرن العشرين، كما كانت الدولة العثمانية آخر دولة إسلامية كبرى جامعة، استقرت فيها الخلافة الإسلامية، وانضوى العرب تحت لوائها، قبل أن تدهمهم موجات التغلغل الأوروبي خلال القرن التاسع عشر والعشرين.

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو التساؤل عن أصل العثمانيين، وكيف نشأت دولتهم الأولى؟ الواقع أن ثمة خلاف تاريخي حول هذا الموضوع، وذلك لاختلاط الحقائق بالأساطير، غير أن العثمانيين تبنوا رواية تنسبهم إلى سليمان – الذي يمتد نسبه إلى نوح – الذي كان يحكم ماهان في بلاد مرو، جنوبي ما وراء نهر جيحون، والذي يل إنه فرّ بقبيلته التركية أمام زحف المغول، حيث استقر بها في أعالي الفرات، شرقي آسيا الصغرى عام ١٢٢٤، وترتبط الرواية العثمانية نسب سليمان بقبيلته «أوغوز» أو الغز، التي انتسب إليها الأتراك السلاجقة، والتي اشتهرت بالبأس والقوة في غرب آسيا، منذ القرن العاشر الميلادي.

ومنذ القرن الحادي عشر، ونتيجة لغزوات المغول، فرت قبائل تركية مسلمة عديدة، ونجحت في الاستقرار في أجزاء كبيرة من المناطق الواقعة بين العالمين العربي والبيزنطي، وتمتعت بحماية سلاطين الأتراك السلاجقة في بغداد، الذين انتصروا على البيزنطيين في ملاذ كرد عام ١٠٧١، مما أتاح لهذه القبائل المسلمة دخول الأناضول وتأسيس إمارات لهم بها، حتى جاءت غزوات المغول التي مزقت دولة الأتراك السلاجقة في القرن الثالث عشر الميلادي، كما هددت الأناضول، مما مهد السبيل لتطورات جديدة، حيث بدأت تظهر، نتيجة لتفكك دولة السلاجقة، وتدريجياً، إمارات مستقلة أو شبه مستقلة على مناطق الحدود.

ونتيجة لتواصل التهديد المغولي، راحت العشائر التي كانت تعيش في شكل تكتلات ضخمة على المراعي الواقعة شرق ووسط الأناضول، راحت تفر أمامهم، لتتزاحم على امتداد الحدود الشرقية للدولة البيزنطية غرب الأناضول. كما استقرت في مناطق الثغور في آسيا الصغرى، التي لم تكن خاضعة تقريباً لسلطة مركزية آنئذ، فكانت ثمرة ناضجة لمن يستطيع السيطرة عليها والاحتفاظ بها، في وقت كانت فيه الدولة البيزنطية، تعاني من أزمات سياسية، وصراعات على الجبهة الأوروبية.. وهكذا انتهزت قبائل الأتراك هذه الظروف لتأسيس إمارات صغيرة في الأناضول وآسيا الصغرى، كان منها إمارة أبناء قرمان، وقارة سي، وأيدين وأبناء صاروخان، وإمارة ذو القادر، والإمارة التي أسسها أبناء سليمان، وحملت اسم حفيدة عثمان.

وعندما آثر أرطغرل، ابن سليمان، الاستقرار بالقسم الأكبر من القبيلة في الأناضول، بعد عودة قسم آخر منها إلى موطنه الأصلي، في أعقاب زوال الخطر المغولي، كانت الأناضول تابعة اسمياً لسيادة السلطان علاء الدين الثاني، سلطان السلاجقة، فقد واتت أرطغرل فرصة تاريخية، عندما تعرضت سلطنة السلاجقة لغزو مغولي جديد، فتقدم لمعاونة علاء الدين لصد هذا الغزو، بعد أن دخل في خدمته، فمنحه السلطان إقطاعاً كبيراً في شمال غربي آسيا الصغرى، في منطقة (اسكي شهر)، ذلك الإقطاع الذي ما لبث أن تحول إلى إمارة على حدود الدولة البيزنطية، مقابلة لطرابيزون، ورغم سيادة السلاجقة على هذه الإمارة، إلا أنها وغيرها من الإمارات التركية الأخرى، كانت في الواقع تبدو مستقلة.. ولما كانت هذه الإمارة قد برزت بينها باعتبارها أكثر قوة، وذات موقع استراتيجي هام، فإنها بدأت تستوعب أعداداً كبيرة من الأتراك، مما أتاح لها فرصة التوسع أكثر، وقد توفى أرطغرل عام ١٢٨٩ ليخلفه ابنه عثمان في حكمها.

وفي عهد عثمان (١٢٨٩- ١٣٢٤) تأكد استقلال الإمارة الوليدة، التي نسبت إليه وحملت اسمه، حتى بعد أن أضحت دولة كبرى ذات طابع إمبراطوري.. فانتهت تبعيتها الاسمية للسلطان السلجوقي، الذي انهارت سلطنته تحت أقدام المغول نحو عام ١٣٠٠. وكان من نتيجة تواصل عمليات الغزو والجهاد التي قام بها عثمان، أن حدثت تغييرات هامة في نظام المجتمع وتكوينه وإضفاء النظام على الوضع الهش لمناطق الحدود. كما امتزجت تقاليد الغزو التركية مع مفهوم الجهاد الإسلامي، وكان التوسع على حساب الأراضي البيزنطية المتاخمة، فضلاً عن الإمارات التركية الأخرى، حتى ترسخت أقدام العثمانيين في منطقة الروملي، وقد حالفهم التوفيق كثيراً في مسألة الجهاد والحصول على الغنائم، نظراً لموقعهم الجغرافي المتميز، وحساسيتهم لإقامة العدل، مما استقطب الكثير من قوات الإمارات المجاورة، فضلاً عن تقاطر أعداد من الحرفيين والعلماء والفقهاء، وعناصر من الطبقات الشعبية، وقد نجح العثمانيون في ضم أراضٍ كثيرة سواء بفرض الحماية، أو من خلال المصاهرات، أو الشراء، وتدريجياً تحولت الإمارة إلى دولة، امتدت فتوحاتها إلى البحر الأسود وبحر مرمرة، كما بدأ عثمان في تنظيمها إدارياً وعسكرياً واقتصادياً، فضُربت له العملة (السكة) وخُطب باسمه في

المساجد، واتخذ من (يني شهر) عاصمة له، كما حمل لقب «بادي شاه آل عثمان» أي سلطان العثمانيين.

لقد بلغت الدولة في عهد عثمان حداً كبيراً من القوة والاتساع، حيث سيطرت على المنطقة الممتدة من اسكى شهر حتى سهول نيقية وبروسة (أو بورصة)، وصارت جيوشه قاب قوسين منهما، بل لقد استطاع أن يحاصر نيقية – عاصمة البيزنطيين القديمة – عام ١٣٠١، وباختصار صار العثمانيون سادة المنطقة المواجهة لأوروبا بدون منازع، ومع تزايد انتصاراتهم، وانضمام آلاف المحاربين إلى جيوشهم، ازدادت الإمكانيات والطموحات العسكرية إلى درجة ضاقت معها الأناضول، ومن ثم بدأوا يتطلعون إلى أوروبا، وبسقوط بروسة في أيديهم في عهد أورخان عام ١٣٢٦، بات واضحاً أن الأتراك العثمانيين أقاموا دولة كبرى قوية، ذات حدود وعاصمة وسكان مستقرين.

لقد نجح عثمان في إذابة الفوارق بين العناصر المتباينة، التي تألفت منها الدولة، وجعلها أمة واحدة، لذلك اعتبر المؤسس الحقيقي للدولة، وأصبح جديراً بانتساب الأتراك إليه، كما أنهم صاروا يفضلون لقب «عثماني» عن لقب «تركي»، واستطاع أن يكون شعاراً للدولة، باعتباره زعيماً لشعب محارب، يتقلد خلفاؤه سيفه عند تولي مقاليد السلطة.. ويلاحظ أن لقب «عثماني» لا يعني مدلولاً قومياً، بل يرتبط فقط بأسرة حاكمة، مثل الأمويين والعباسيين والسلاجقة.. وحتى القرن التاسع عشر كان العثمانيون يعتبرون أنفسهم مسلمين بالدرجة الأولى، يتجه ولاؤهم للإسلام، ولآل عثمان، وليس أكثر، فلم ينظروا إلى أنفسهم باعتبارهم جماعة جنسية أو ثقافية متميزة في نطاق دار السلام، كما لم يميزوا أنفسهم باعتبارهم طبقة ممتازة، عن رعاياهم، من غير الأتراك أو من غير المسلمين، إذ الإسلام واللغة التركية، هما الشرطان الأساسيان للتمتع بالسلطة والوضع الاجتماعي الممتاز، أياً كان أصل من يأخذ بهما[٢].

وعندما تولى أورخان بن عثمان (١٣٢٦- ١٣٦٢) استأنف عمليات الغزو والجهاد، فدخلت جيوشه بروسة عام ١٣٢٦ – كما ذكرنا- ثم نيقية عام ١٣٣١، وأصبح يستهدف شبه جزيرة غاليبولي وتراقيا، كذلك دخلت جيوشه منطقة الباقان،

التي سميت الروملي عام ١٣٥٦، منتهزة فرصة الحروب الداخلية بين البيزنطيين، فعبرت المضايق من آسيا إلى أوروبا الشرقية، واتخذت لها نقطة ارتكاز على الأراضي الأوروبية، واصلت منها فتوحاتها حتى استولت على أدرنة عام ١٣٦١، وقد أتمت جيوش أورخان ضم بلاد البلقان المسيحية، فدخلت اليونان وبلغاريا وألبانيا ورومانيا وأجزاء من المجر وصربيا في حوزة الدولة التي بلغت جيوشها مشارف فينا، بعد أن سيطرت على معظم ممتلكات الإمبراطورية البيزنطية في آسيا الصغرى.. ومن المهم أن نشير إلى أن عهد أورخان تميز كذلك، بإجراء عدد من التنظيمات الهامة للدولة، فسكّت عُملة جديدة، وأعيد تنظيم الجيش، بعد تكوين فرق المشاة المشهورة باسم «الانكشارية» (*).

وقد توالت فتوحات الدولة العثمانية وتوسعاتها، فاستولى مراد الأول (١٣٦٣-١٣٨٩) على معظم الممتلكات البيزنطية في أوروبا – عدا القسطنطينية – وعلى بلغاريا وأراضٍ جديدة من صربيا والبوسنة والمجر، كما أخضع تراقيا ومقدونيا، ثم استولى على أنقرة عام ١٣٥٤، واتخذ من أدرنة عاصمة للدولة، أما بايزيد الأول «الصاعقة» (١٣٨٩- ١٤٠٢) فقد أتم احتلال ما تبقى من إمارات تركية غرب الأناضول، وهزم جيشاً أوربياً مسيحياً في معركة نيكوبوليس عام ١٣٩٦، واحتل عدة مدة مملوكية في شمال بلاد الشام مثل ملاطية والبستان، وبينما كان بايزيد يستعد لغزو القسطنطينية، داهمت أملاك دولته الآسيوية غارة تتارية بقياد تيمورلنك، ألحقت به هزيمة أدت إلى أسره وهو يتصدى لها عند أنقرة عام ١٤٠٢، وما لبث أن تفجر الصراع بين أبنائه، عقب وفاته، بشأن خلافته، وقد انتهى الصراع بتولية ابنه محمد الأول (١٤١٣- ١٤٢١) الذي نجح في وقف التمزق وأعاد للدولة تماسكها، بعد أن أوشكت رياح الصراع أن تعصف بها.

(*) الانكشارية: هي فرق عسكرية كانت مهمتها المحافظة على الأراضي التي ضمتها الدولة، وكانت تتكون من خلال تحويل الأسرى إلى عبيد أو جمع أطفال من أذكى أبناء المسيحيين وأقواهم بدنيا، ليصبحوا عبيدا للسلطان وينشأون على الإسلام، بعيداً عن أسرهم، ويدربون على حياة الجندية في تنظيم دقيق، وقد فتحت فرص الترقي لأعلى الرتب لذوي الكفايات منهم، وكان يُحرم عليهم الزواج أو مزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية، طالما كانوا في الخدمة.

وفي عهد مراد الثاني (١٤٢١- ١٤٥١) استعادت الدولة عافيتها، فاستطاع السلطان إتمام احتلال بلاد الصرب عام ١٤٣٩، وواجه تحالفاً أوروبياً مسيحياً جديداً، ألحق به هزيمة نكراء قرب البحر الأسود عام ١٤٤٤، ولم يبق أمام العثمانيين سوى القسطنطينية، التي صارت أشبه ما تكون بجزيرة بيزنطية وسط بحر عثماني محدق بها.

ومع تولي السلطان محمد الثاني (١٤٥١- ١٤٨١) الذي لُقِبَ بالفاتح، لأنه فتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية والتي تمثل جسراً حيوياً يربط بين قسمي الدولة العثمانية، الآسيوي والأوروبي، فاستطاع اقتحامها بعد حصار استمر نحو شهرين، وأسماها «إسلامبول» أو إستامبول، بعد اتخاذها عاصمة للدولة العثمانية عام ١٤٥٣ – بدلاً من أدرنة، وبسقوط الإمبراطورية البيزنطية، المسيحية الشرقية، التي ناصبت العالم الإسلامي الحرب نحو ثمانية قرون، أصبح الخطر العثماني مهدداً لأوروبا، وقد رأى بعض المؤرخين في سقوط القسطنطينية منعطفاً تاريخياً هاماً، بشكل نهاية للعصور الوسطى، وبداية للعصر الحديث، كما كان لهذا الفتح أثر كبير في نفوس المسلمين، الذين رأوا في محمد الفاتح بطلاً مسلماً عظيماً.

وقد سعى السلطان إلى تدعيم سلطة الدولة في البلقان، ونشر الإسلام فيها، كما صارت جنوة، في جنوب إيطاليا تابعة للدولة العثمانية، وامتدت حدود الدولة إلى الحدود التاريخية للإمبراطورية البيزنطية، بعد أن استولى محمد الفاتح على طرابيزون وقرمان، وبسط سيادته على شبه جزيرة القرم، ولم ينته عهده إلا وكانت الدولة العثمانية تمتد من تخوم هضبة إيران شرقاً، إلى بحر الإدرياتيك غرباً.

وفي عهد خليفته بايزيد الثاني (١٤٨١- ١٥١٢) مرت الدولة بفترة توقف في توسعاتها، نتيجة انشغالها بحروب محدودة مع المماليك في شمال بلاد الشام، لم تكن في صالح الدولة، كما ووجهت بتحالف أوروبي مسيحي جديد عام ١٤٩٩، استطاع العثمانيون عند مواجهته إحراز عدة انتصارات فتحت أمامهم السيادة على البحر المتوسط، كذلك جابه العثمانيون أخطار القبائل التركمانية البدوية، التي كانت منتشرة في حدود دولتهم الجبلية في الأناضول، وهددت سيادة الدولة، في هذه المناطق، وساهمت في إحداث اضطرابات داخلية.. وقد خلف بايزيد الثاني ابنه

سليم الأول (١٥١٢- ١٥٢٠) الذي نقل فتوحات الدولة من جبهات أوروبا، إلى التوسع في الشرق العربي، وضم جزءاً كبيراً من العالم العربي إلى الدولة العثمانية.

obeikandl.com

ثالثاً : التوسع العثماني في العالم العربي

نود في البداية الإشارة إلى أننا لا نرى بأساً من وصف عمليات التوسع العثماني في العالم العربي بأنها عمليات «فتح» استناداً إلى المعنى اللغوي للفظ، ولما حدث فيها من غزو عسكري وتسيير حملات واستخدام للقوة، وإن كان هناك من يرى ضرورة اقتصار استخدام كلمة «فتح» على نشاطات العثمانيين في غير ديار الإسلام، أي في أوروبا المسيحية، وذلك استناداً إلى المعنى القرآني لكلمة «فتح»، وبالتالي فإن نشاطات العثمانيين في البلاد العربية والإسلامية يمكن وصفها بأنها عمليات «توسع» أو «ضم»، ففي تقديرنا أن الفتح عنوة، أي باستخدام القوة، تم في الميدانين معاً، وإن كان لأسباب مختلفة.

لقد وصلت فتوحات العثمانيين على جبهة الغرب الأوروبي مع بداية القرن السادس عشر إلى طريق مسدود، وعندما تولى السلطان سليم الأول أصبح على يقين بأن سياسة أسلافه التقليدية القائمة على ضرورة استمرار الصراع على جبهة الغرب لم تعد مجدية، خاصة وأن الدول الأوربية شرعت تقيم تحالفات مضادة ومؤثرة لإيقاف تقدم العثمانيين، مما جعل موقفهم على هذه الجبهة موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً.. ومن هنا بدأ سليم الأول يفكر في اتجاه جديد للتوسع، يوفر إمكانيات وموارد بشرية ومادية قد تساعد مستقبلاً على استئناف الصراع على جبهة الغرب الأوروبي، ولعل هذا ما حدا ببعض المؤرخين إلى القول بأن الاستراتيجية التقليدية العثمانيين بقيت كما هي، وأن الاتجاه للتوسع في الشرق، جاء مؤقتاً، وربما عارضاً، وتكتيكياً، أملاً في استئناف الصراع مع أوروبا من جديد.

ويشكل تزايد خطر الدولة الصفوية الشيعية، على حدود الدولة العثمانية السُنِّية، عاملاً مهماً في تفكير الدولة العثمانية نحو هذا الاتجاه الجديد، خاصة وأن الدولة الصفوية كانت بسبيلها لشن هجوم على الحدود الآسيوية للدولة العثمانية، فضلاً عن ثبوت اتصالها بالأوروبيين بحثاً عن حليف، وكذلك محاولاتها نشر مذهبها شرق الأناضول وآسيا الصغرى، خاصة بين القبائل التركمانية، داخل الأراضي العثمانية ذاتها، وتشير مصادر العثمانيين كذلك إلى أن الدولة الصفوية صارت مركزاً لإيواء خصوم الدولة العثمانية والمتمردين عليها.. ولم يكن ثمة مفر من مواجهة العثمانيين

لهذه الأخطار جميعاً، بعملية عسكرية مباشرة مع الصفويين، ومع ذلك لا نعتبر الخلاف المذهبي بين الدولتين سبباً رئيسياً لاتجاه الدولة العثمانية نحو الشرق – كما يذكر المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي – وإن كان ضمن عوامل العداء بين الدولتين.

ويؤكد المعنى السابق أن ثمة أسباب أخرى عديدة هي التي دفعت العثمانيين للاتجاه نحو الشرق والصدام مع جارتهم السُنِّية، وهي دولة المماليك في مصر والشام، فمن بين هذه الأسباب أيضاً الخطر البرتغالي الماثل والمحدق بحدود الشرق العربي والمهدد لمنافذه الاستراتيجية، وهو خطر رأى العثمانيون أنهم أجدر بالتصدي له والجهاد ضده وحماية الأماكن المقدسة، والواقع أن دولة المماليك كانت تمر بحالة من الضعف والتدهور السياسي والعسكري والاقتصادي، بدت معها وكأنها تخرج من إطار حركة التاريخ، والضعف يغري أحياناً، وبشكل حافزاً للغزو والابتلاع، والعثمانيون غزاة أشداء قامت دولتهم على الغزو والتوسع.

والمعروف أن العلاقات العثمانية– المملوكية مرت بأطوار مختلفة.. فكان ثمة صراع حول إمارة «البستان» أو ذي القادر عند الفرات الأعلى، حيث كانت إمارة عازلة، ومن ثم مجالاً للصراع بين الدولتين، كما زاد من توتر العلاقات إيواء المماليك للثائرين ضد السلطان العثماني، مثل الأمير «جم» ابن محمد الثاني، غير أن هذه العلاقات تحسنت فترة مع بداية القرن السادس عشر، بسبب التهديد البرتغالي لدولة المماليك، التي طلبت دعماً عسكرياً عثمانياً، فاستجيب لها لأسباب دينية واستراتيجية، كذلك فإن العثمانيين أثناء صراعهم مع الصفويين لم يتلقوا دعماً من المماليك، بسبب ضعف هؤلاء، أو ربما لخشيتهم من ازدياد قوة العثمانيين مما يهدد أمنهم مستقبلاً، وهناك مصادر تشير إلى علم العثمانيين باتصالات سرية جرت بشأن تحالف المماليك مع الصفويين أثناء الصراع، مما أوجد حالة عداء شديدة من جانب العثمانيين ضد المماليك.. ومن هنا بدأ تبادل الاتهامات، وتركزت اتهامات العثمانيين للمماليك في إعاقتهم نقل مؤنهم إلى جبهة القتال، ورفضهم تسليم ابن أخ

السلطان سليم الأول الذي ثار عليه ولجأ إليهم، لذلك بات الصدام حتمياً ووشيكاً بين الدولتين، حالما ينهي العثمانيون عملياتهم على الجبهة الصفوية[٣].

ومن كل ما سبق نستطيع أن نستنتج أن ثمة عوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية، ودينية، بل ومذهبية، هي التي دفعت العثمانيين إلى الاتجاه بحروبهم وتوسعاتهم نحو الشرق، حتى وإن لم تكن خططهم واضحة مكتملة عند صدامهم مع الصفويين، وأن الادعاءات هي التي قادت في النهاية إلى صراعهم مع المماليك، ويمكن إضافة عوامل أخرى منها مواجهة الدولة الصفوية الناشئة كدولة خطيرة لها شأنها في مناوأة العثمانيين، ومنها شخصية السلطان سليم الأول نفسه، الذي كان طموحاً وقوياً، ويريد أن يتابع الاستراتيجية العثمانية التي أرساها أسلافه العظام، أي تكوين إمبراطورية إسلامية كبرى في المشرق والمغرب، وقد يضاف إلى ذلك عامل ضرورة إحكام السيطرة على جميع الطرق البحرية والبرية وضم الولايات العربية الغنية بالموارد الاقتصادية والبشرية، استعداداً لاستئناف الصراع مع أوروبا.

لقد كانت الجولة الأولى في اتجاه العثمانيين نحو الشرق، كما هو معروف، هي صدامهم مع الصفويين في معركة «جالديران» الشهيرة في أغسطس عام ١٥١٤، حين تقدم السلطان سليم الأول بجيشه متوغلاً داخل الأراضي الصفوية، وتمكّن من هزيمة الجيش الصفوي ودخول تبريز، وكان استخدام الجيش العثماني للمدفعية الحديثة سبباً من أسباب انتصاره، ومع ذلك فإنه مع تطور القتال واتساع ميادينه، بدأت إمدادات العثمانيين تقل، ومع تذمر فرق الجيش، بعد تيقنه أنه لن يستطيع إحراز نصر حاسم يقضي على الدولة الصفوية نهائياً، لذلك قرر الجيش الانسحاب إلى معاقله في الأناضول، مكتفياً بالنصر الذي أحرزه في جالديران، والذي استطاع بموجبه أن يضم الأناضول الشرقية نهائياً إلى الدولة العثمانية، وكذلك شمال العراق (منطقة ديار بكر)، وطريق الحرير الواصل بين تبريز وحلب وبروسة، وربما كانت أهم نتائج هذه المعركة – غير الفاصلة – هي تأديب الصفويين ودرء خطرهم على الدولة العثمانية.

فتح الشام ومصر

ما لبث السلطان سليم الأول أن اتجه لمحاربة المماليك في الشام ومصر عام ١٥١٦ للأسباب المشار إليها، والتي يمكن تلخيصها في رغبته في بسط سيادته على الحرمين الشريفين، والاستفادة من الموارد المغربية، فضلاً عن تحقيق عمق استراتيجي كبير يعاونه في التصدي للبرتغاليين.. والمعروف أن سليم، وهو في طريق عودته من الجبهة الفارسية، احتل إمارة البستان (ذي القادر) انتقاماً من أميرها علاء الدين الذي كان موالياً للمماليك، وامتنع عن معاونة الجيش العثماني وهو في طريقه إلى فارس، وقد اعتبر السلطان قنصوه الغوري، سلطان المماليك، هذا الاحتلال عملاً عدائياً موجهاً ضده، وشرع الجانبان، العثماني والمملوكي، في تبادل الاتهامات، فاتهم العثمانيون المماليك بإعاقة حركة جيشهم، واتهم المماليك العثمانيين بإعاقة تجارتهم وتعرضهم للتجار المماليك، وعندما رفض المماليك تسليم ابن أخ السلطان سليم، اعتبر السلطان العثماني ذلك عملاً عدائياً موجهاً ضده.. وبدا واضحاً أن الأمور بين الدولتين تتدهور بشكل خطير.

وعندما شعر السلطان الغوري أن الخطر يتهدد دولته، انطلق بجيشه إلى شمال سوريا، حيث حدودها مع الدولة العثمانية، فاعتبر العثمانيون ذلك عملاً عدائياً، وتقدم جيشهم ليلتقي بالجيش المملوكي في معركة شمال حلب، عند «مرج دابق» في أغسطس ١٥١٦، وهي المعركة التي انتصر فيها الجيش العثماني، ولقي فيها السلطان الغوري حتفه، ودخل السلطان سليم حلب منتصراً، حيث خطب له في مساجدها، ومنها انطلق إلى حماه وحمص وغيرها من المدن السورية، التي بدأت تسقط بسرعة في أيدي جنوده، حتى دخل دمشق في أكتوبر من العام نفسه، بينما كانت فلول الجيش المملوكي تنسحب أمامه مهزومة لتصل إلى القاهرة، وتختار طوماي باي سلطاناً على مصر، حيث راح يلملم بقايا الجيش، ويعيد تنظيم صفوفه، استعداداً لمعركة أخيرة وشيكة.

غير أن السلطان سليم الأول الذي وصلت جيوشه إلى مشارف سيناء، بعد ضم الشام كله، رأى أن خطوط قتاله بلغت حداً أرهق جيشه، الذي بات مقدماً على

اجتياز صحراء سيناء، وكان يدرك أن المماليك سيحاربون معركة حياة أو موت، لذلك حاول ضم مصر بغير قتال، عندما أرسل وفداً للسلطان طومان باي يعرض عليه، في عبارات تنطوي على تهديد، دخول مصر في حوزة الدولة العثمانية، وأن تكون للسلطان سليم «الخطبة والسكة» على أن يكون طومان باي والياً على مصر من قبله، رفض السلطان المملوكي العرض، فتقدم سليم بجيشه عبر سيناء، حتى بلغ مشارف القاهرة في يناير عام ١٥١٧، ورغم التحصينات المتيعة التي أقامها طومان باي عند مداخل القاهرة، إلا أنها لم تصمد طويلاً أمام مدفعية العثمانيين القوية، التي ألحقت بالقوات المملوكية هزيمة فادحة عند «الريدانية» في الشهر نفسه، وانفتحت أبواب القاهرة أمام الجيش العثماني، الذي اقتحم بيوت أمراء المماليك، وحول المدينة بأسرها إلى ميدان قتال في الشوارع، انتهى بتسليم بعض أمراء المماليك أنفسهم للسلطان سليم الأول، الذي اتخذ من بولاق مركزاً لقيادته، بعد أن تسلم مفاتيح القلعة، بينما كان السلطان طومان باي قد فر إلى مصر الوسطى محاولاً جمع قوات جديدة، وفي الوقت نفسه أبدى استعداده لأن يكون والياً تابعاً للسلطان سليم في حكم مصر من خلال رسالة أرسلها إليه، وقد أخذ سليم العرض مأخذ الجد، وأرسل يفاوضه، لكن أمراء المماليك المرافقين لطومان باي أفسدوا المهمة، فدارت المعركة من جديد في منطقة الجيزة، في أبريل عام ١٥١٧، لكن السلطان المملوكي ما لبث أن هرب عند شيوخ من عرب البحيرة، الذين ما لبثوا أن أدركوا خطورة إيوائهم له، فأخبروا سليماً بمكانه فقبض عليه، وعندما التقيا كان طومان باي رابط الجأش وذكر لسليم أنه «لولا أن دولتنا زالت وأدبرت، ودولتكم جاءت وأقبلت، ما قدرت أنت ولا غيرك على أخذ بلادنا..»، ورغم إعجاب سليم بشجاعته إلا أنه أمر بإعدامه شنقاً على باب زويلة، ليكون آخر سلاطين دولة المماليك، ولتصبح مصر هي الأخرى تابعة للدولة العثمانية بعد أن فقدت استقلالها.

وبإتمام فتح العثمانيين للشام ومصر (١٥١٦- ١٥١٧) ورثوا السلطنة المملوكية ومسئوليتها في حماية الأماكن المقدسة. وأصبحت الدولة العثمانية زعيمة المسلمين والسُنيِّين، وعلت مكانتها في العالم الإسلامي، وبدأت بعد ضم الشام ومصر، في بسط سلطتها وسيادتها على بقية بلدان العالم العربي، وظل هذا العالم تحت سيطرتها وسيادتها، بشكل أو آخر، حتى الحرب العالمية الأولى.

مسألة الخلافة

ويتصل بنفس المرحلة مسألة نقل الخلافة الإسلامية إلى استانبول، فقد أصدر السلطان سليم الأول فور إتمام فتح مصر، أمره للخليفة المتوكل – آخر الخلفاء العباسيين والذي كان يقيم بمصر آنئذ – بأن يرحل إلى استانبول، وقد أسف الناس لذلك وظلوا يرددون «قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت باستانبول»، وقد ظل المتوكل هناك حتى أعاده السلطان سليمان إلى مصر عام ١٦٢٠ حيث ظل بها حتى وفاته عام ١٥٤٣، وثمة خلاف في المصادر بشأن تنازل المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم، فبعضها يذكر أن الخليفة المتوكل سلّمَ السلطان سليم شارات الخلافة (بردة الرسولﷺ التي كان يلبسها الخلفاء العباسيون، وبعضاً من شعر لحيته، وسيف الخليفة عمر بن الخطاب).

بينما تذكر بعض الدراسات[٤] أن حادثة التنازل لم تقع فعلاً، وأنه لا توجد وثائق تشير إلى هذا الحدث الهام، ولأن سليماً لم يهتم بموضوع الخلافة، اتدهور أهمية اللقب وفقدانه هيبته في عهد المماليك، وأنه لم تقم أية محاولة حتى أواخر القرن الثامن عشر ترمي إلى اعتبار السلطان خليفة، وأن ذلك حدث نتيجة ظروف سياسية حتمت على السلاطين التمسك بالخلافة، مما يعطيهم الحق في فرض سلطتهم الروحية على جميع المسلمين، بمن فيهم الداخلين تحت سيطرة دولة مسيحية. ومن هنا فإن أول وثيقة تطلق لقب «خليفة» على السلطان العثماني هي معاهدة (كوتشك قينارجي) بين الدولة العثمانية وروسيا عام ١٧٧٤ حين نصت على وضع مسلمي القرم تحت النفوذ الروحي للسلطان العثماني، كذلك فقد تأكد استخدام السلاطين للقب منذ الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، وعندما وضع الدستور العثماني، كانت الفكرة قد لقيت رواجاً كافياً لإدخالها في نصوصه، فورد به أن «جلالة السلطان بوصفه خليفة أعلى هو حامي الدين الإسلامي» ثم تدعمت الفكرة على نطاق واسع خلال عهد السلطان عبدالحميد الثاني، حين استخدمت كوسيلة لكبح جماح الدول الأوروبية التي تحكم رعايا مسلمين، وكذلك لتعزيز الشعور بالولاء لدى الشعوب الإسلامية التي كان ولاؤها عرضة للتزعزع من جراء صبغ القوانين بالعلمانية وانتشار الأفكار الليبرالية (التحررية) والقومية.

بينما ترد أحدث الدراسات عن الدولة العثمانية(٥) على ما سبق بأن عدم ذكر المصادر العثمانية لرواية تنازل الخليفة المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وأن هذه الرواية لم ترد إلا في أواخر القرن الثامن عشر، فتذكر أن عدم وقوع مثل هذه الحادثة لا يعني أن السلاطين العثمانيين، الذين خلفوا سليم الأول لم يقبلوا الخلافة، ذلك أن العثمانيين لم يروا الخلافة في شكلها الوراثي، بل فهموها على أنها حق طبيعي، كما يدل عليه معناها، تماماً كما استخدم لقب الخليفة عند بعض حكام الدولة الإسلامية الأخرى، وقد حمل السلطان سليم لقب «خادم الحرمين» أي أنه تكفل بحماية المدينتين المقدستين «مكة والمدينة»، وعلى ذلك، قام تصديقاً لتلك الصفة بنقل الخليفة العباسي ومعه الأمانات المقدسة إلى استانبول، فرفع من مكانته في نظر الحكام المسلمين والرعايا، وقد كشف هذا الأمر عن نفسه بشكل أكثر حيوية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦)، فقد استخدم ألقاب مثل «صاحب الخلافة الكبرى» و«الإمامة العظمى» و«خليفة المسلمين»، وهذه الألقاب تمثل انعكاساً لفهم الخلافة بمعناها العالمي الشامل، وهو معنى يختلف إلى حد ما عن مفهومها في العصر العباسي.

لقد اكتسبت فكرة الخلافة عند العثمانيين مغزى جديداً، تجلى في تأمين طرق الحج، وحماية الأماكن المقدسة، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وامتزج ذلك بتقاليد مبدأ الجهاد، والتمسك في تطبيقاتهم منذ القرن السادس عشر بمبادئ الشريعة الإسلامية، والسعي لإيجاد مبررات للقوانين والنظم المالية من خلال الشريعة، وبعد ذلك شرع العثمانيون، لاسيما في عصور التصدع والانهيار، في التأكيد على دعواهم في خلافة كافة المسلمين، بهدف الحيلولة دون تزعزع نفوذهم في العالم الإسلامي.

العثمانيون والحجاز

كان الحجاز تابعاً تبعية تلقائية لمن يحكم في مصر، بغض النظر عن السلطة القائمة فيها، وكان يعتمد كثيراً على الأوقاف المصرية التي حُبست على فقراء مكة والمدينة، وعلى الحرمين الشريفين، فضلاً عن كسوة الكعبة المُشرّفة.. وعندما سقطت مصر في أيدي العثمانيين، كان أمراً طبيعياً أن يخضع الحجاز للسادة الجدد،

وكان أشراف مكة قد اعتادوا أن يجعلوا «الخطبة والسكة» للسلطان المملوكي، حيث كان نظام الحكم المحلي في الحجاز يعتمد على «الأشراف» ويستند إلى نظم وتقاليد توارثوها، كتوارث نسبهم إلى الرسول ﷺ، وكانوا يتولون مهامهم باسم السلطان القائم في مصر، في تبعية شكلية أو اسمية، فيختارون أحد الأشراف من بينهم، ويصدر السلطان في مصر أمراً بتوليه منصب «الشرافة» وكانت مهمته تنحصر في تأمين قوافل الحج، ورعاية الحرمين الشريفين.

وعندما استقر سليم الأول بمصر، بادر الشريف بركات، شريف مكة آنئذ، بإرسال ابنه إليه في مصر حاملاً تهاني وهدايا والده، وكذلك مفاتيح الحرمين الشريفين، كدليل على اعترافه بالسيادة العثمانية، وبالسلطان سليم الأول حامياً للحرمين، ومن جانبه أكرم السلطان وفادة ابن الشريف، ومنح والده تفويضاً بمنصبه في الشرافة، وأعلن الاحتفاظ بالنظام ذاته كما كان قائماً أيام المماليك، مع إنشاء «سنجقية» في جدة يتولاها أحد القادة العثمانيين، سميت «سنجقية الجيش» ما لبثت أن تحولت إلى قلعة عثمانية للسيطرة على البحر الأحمر، وقد أقام فيها القائد العثماني متمتعاً بنفوذ كبير، حيث جعل من جدة عاصمة عسكرية وسياسية للحجاز.

والثابت أن السلطان سليم حافظ على استقلال الحجاز الذاتي، كما كان واعترف بوضعه الخاص وبالحقوق الموروثة للأشراف، ومنذ عام ١٥١٧ بدأ مبعوثوه يزورون مكة كل عام، ويغدقون الأموال والهدايا على الناس، واكتفى العثمانيون بحراسة الشواطئ البحرية وحماية طرق الحج وقوافل المؤن المرسلة للمدينتين المقدستين، ومن جانبهم دعم الأشراف نفوذ السلطان العثماني، وضمنوا طاعة القبائل الرُحّل للدولة.. وكان من أهم نتائج بسط سيادة العثمانيين على الحجاز، ظهورهم في البحر الأحمر ومحاولتهم السيطرة عليه، ودفع الخطر البرتغالي عنه، متخذين من اليمن وعدن قاعدة لارتكاز لنشاطهم ضد البرتغاليين في المحيط الهندي، وهي نفس السياسة التي اتبعها المماليك، غير أن العثمانيين فرضوا تقليداً جديداً يمنع السفن المسيحية من دخول البحر الأحمر، باعتباره يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين، وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذا التقليد حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ضم العراق

كانت الدولة العثمانية في صراعها مع الدولة الصفوية عام ١٥١٤ في معركة «جالديران» قد نجحت في الاستيلاء على شمال العراق، أي منطقة الموصل وديار بكر وماردين، وضمتها إليها، وبدا واضحاً، بعد فتحها الشام ومصر، أنها تتطلع إلى بغداد، مركز الخلافة العريق، ولتتم بسط سيادتها على المشرق العربي، لذلك شرع السلطان سليمان القانوني، الذي خلف أباه في الحكم عام ١٥٢٠، والذي بلغت الدولة في عهده أوج قوتها، شرع يتطلع إلى ضم العراق الأوسط والجنوبي، وكان تحت حكم الصفويين آنئذ.. والثابت أن وفاة الشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٢٤ قد أضعف من قبضة الصفويين على بغداد، مما أغرى أحد زعماء الأكراد، ويُدعى «ذو الفقار خان» ليهاجم حاكم بغداد من قِبَل الصفويين، ويستولي على السلطة في نفس العام، غير أنه أدرك خطورة وضعه فيمّم وجهه شطر السلطان العثماني يطلب دعمه وحمايته، وجعل له «الخطبة والسكة».

وفي عام ١٥٣٠ كان الشاه الجديد «طهماسب» قد بلغ درجة من القوة جعلته يُجَهز حملة عسكرية لاسترداد بغداد، لكنها لم تنجح رغم حصارها، لذلك لجأ الشاه إلى دسيسة أفضت إلى مصرع ذو الفقار، وإعادة بغداد إلى حظيرة الصفويين وإنهاء سيادة العثمانيين عليهم، وقد حاول الشاه كسب مناطق جديدة، بعد استرداد بغداد، من خلال إثارته لقبائل «القزلباش» في الأناضول ضد الدولة العثمانية، كما حاول إجراء اتصالات مع الإمبراطور «شارلكان» إمبراطور النمسا للتحالف معه ضد العثمانيين، يضاف إلى ما سبق أن السُنيين في بغداد استنجدوا بالسلطان سليمان لإنقاذهم من ضغط الصفويين.. لكل ذلك تدهورت العلاقات العثمانية – الصفوية من جديد.

لذلك فإن السلطان سليمان، الذي كانت له تطلعاته في السيطرة على بقية العراق، بدأ من تجهيز حملة قوية عقد قيادتها للصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي تقدم بها عام ١٥٣٤ من حلب ثم عبر الفرات واستولى على تبريز، وظل بها حتى لحق به السلطان سليمان نفسه، حيث تولى قيادة الحملة، وعبر بها شمال غربي فارس، دون أن يلقى مقاومة جديّة، حتى وصل إلى سهل العراق وصار قاب

قوسين من بغداد، واستطاع الحيلولة دون وصول أية إمدادات صفوية إليها، مما دفع بحاكمها الصفوي إلى الفرار إلى فارس، فدخل السلطان سليمان بغداد وضمها إلى الدولة العثمانية وعيّن والياً من قِبَله.

أما العراق الجنوبي، حيث توجد البصرة فقد خضع تلقائياً للدولة العثمانية، والمعروف أن المنطقة كانت تخضع تلقائياً لمن يحكم بغداد، ولما كانت تحت حكم شيخ عربي يُدعى «راشد بن مغامس» شيخ قبائل المنتفك، فقد أرسل هذا ابنه مانع إلى السلطان سليم، يُعلن خضوعه وتبعيته للدولة العثمانية عام ١٥٣٨، فثبّته السلطان في منصبه حاكماً على البصرة، التي صارت «ولاية» عثمانية، تتبع «باشا» بغداد.

ولكن راشد بن مغامس ما لبث أن تمرد على السلطات العثمانية، فأرسلت إليه حملة عسكرية يقودها إياس باشا والي بغداد عام ١٥٤٦، لم يستطع مقاومتها وفرّ إلى الأحساء، وأعيدت البصرة وما جاورها لتصبح ولاية عثمانية يحكمها إياس باشا نفسه كأول والٍ عثماني لها.. وبضم العثمانيين للبصرة، وصلوا إلى الخليج العربي، وصاروا إحدى القوى المتنافسة عليه، واتخذوا البصرة مركزاً لمد نفوذهم وسيطرتهم على شرقي الجزيرة العربية، في الساحل والداخل كما هو معروف.. ويلاحظ أن الدولة العثمانية قسمت العراق إلى ولايات أربع هي: الموصل، وشهرزور (وهي في جبال كردستان على الحدود الصفوية)، ثم بغداد، والبصرة[٦].

وبإخضاع العراق للسيادة العثمانية، لم ينته الخطر الصفوي عليه، فقد ظل الصراع العثماني – الصفوي، يتخذ من العراق مجالاً له، فقد عاد العراق ليسقط في أيدي الصفويين عام ١٦٢٣، حيث استمر تحت حكمهم حتى عام ١٦٣٨، عندما استعاده السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣– ١٦٤٠). ومرة أخرى حاول نادر شاه استرداد العراق عام ١٧٣٣ عندما جرد حملة لذلك، غير أن العثمانيين نجحوا في التصدي لها، ثم تجددت الحرب بين الطرفين (١٧٤٣– ١٧٤٧)، ولم ينته الصراع إلاّ بعقد صلح، اعترفت فيه إيران بتبعية العراق للدولة العثمانية، تلك التبعية التي بقيت حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

العثمانيون والخليج والجزيرة العربية

المعروف أن العثمانيين عندما احتلوا البصرة عام ١٥٤٦ أصبح لهم موضع قدم في الخليج، ومع ذلك ظل الوجود العثماني في الخليج ضعيفاً ومحدوداً، لتعرض وجودهم في البصرة لهجمات الصفويين من ناحية، ولتمرد شيوخ القبائل البدوية العرب من ناحية أخرى،وقد تمكنت الدولة من إرسال حملة جديدة عام ١٥٤٩ قضت على تمرد إحدى هذه القبائل واستعادت سلطتها بعد حرب دامية، كذلك لم يقدر للدولة العثمانية أن تؤسس لها قاعدة بحرية عسكرية تستطيع من خلالها أن تبسط سيطرتها على مياه الخليج، فلم تكن البصرة تصلح لذلك من الناحية العملية آنئذ.. ومع ذلك يمكن القول إن الدولة استعاضت عن وجودها العسكري القوي، بنفوذ ومكانة دينية حظيت بها من جانب شعوب الخليج، مما كان له أهمية كبيرة، حاولت الدولة الاستفادة منها فيما بعد.

وقد مدّ العثمانيون نفوذهم إلى القطيف والأحساء (١٥٥٠- ١٥٥٢) واستطاعوا إبعاد قبيلة بني خالد عن حكم المنطقة، كذلك اعتبروا الأحساء وما جاورها ولاية عثمانية، واعتبروها كذلك قاعدة أمامية للتصدي للبرتغاليين، الذين اتخذوا من هرمز نقطة ارتكاز للتوسع، ومنها حاولوا غزو القطيف خلال الأعوام ١٥٥٢، ١٥٥٩، ١٥٧٣. وقد حكم العثمانيون هذه الولاية حكماً مباشراً حيث أرسلوا إليها أربعة باشوات عثمانيين حكموها قبل انتزاع بني خالد لها منهم، فقد استطاعت هذه القبيلة القوية من خلال نضال مرير استمر نحو ثمانين عاما، أن تنتزع حكم الأحساء من الدولة العثمانية عام ١٦٧٠، وإن أعلن بنو خالد خضوعهم اسمياً للدولة العثمانية فيما بعد، وصارت الدولة تعتبر الأحساء وما جاورها، حيث تمتد سلطة بني خالد، من شبه جزيرة قطر جنوباً وحتى البصرة شمالاً ولاية عثمانية، يحكمها بنو خالد، واكتفت بإرسال أوامرها إلى ولاة البصرة وبغداد للدفاع عن هذه الولاية، مما يدل على أن أمر الخليج ترك لهؤلاء بصورة رئيسية.

وهكذا كان وضع الخليج وشرقي الجزيرة العربية، تحت حكم بني خالد منذ عام ١٦٧٠، في ظل سيادة اسمية للدولة العثمانية، دونما وجود سياسي وعسكري حقيقي، والمعروف كذلك أن الحكم العثماني لم يمتد إلى قلب شبه الجزيرة العربية،

بعد فرض السيادة العثمانية على الحجاز أو بعد فتح اليمن، فقد تركز الوجود العثماني على الأطراف الغربية لشبه الجزيرة، أي على سواحل البحر الأحمر، وقد حاولت الدولة العثمانية غزو وسط شبه الجزيرة عندما حاول السلطان سليمان القانوني إرسال حملة يقودها والي دمشق لإخضاع قبائل شمر ونجد عام ١٥٥٠، لكن هذه الحملة تلاشت في صحراء الجزيرة ورمالها.. وهكذا ظل بقية شبه الجزيرة العربية – باستثناء عُمان واليمن والحجاز – موزعاً إلى إمارات قبلية، مستقلة تفتقر إلى وحدة سياسية.. حتى برزت قوة الدرعية، باعتناق الأمير محمد بن سعود الدعوة السلفية (الوهابية) ومبايعته إماماً، واتجاه الإمارة السعودية إلى التوسع واقتران ذلك بتحدي سيادة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، وبالقضاء على حكم بني خالد للأحساء وشرقي الجزيرة العربية عام ١٧٩٥، وباستيلاء السعوديين على المنطقة وضمها لدولتهم، اتخذوا الأحساء قاعدة للتوسع في بلدان الخليج وجنوب العراق والشام [٧].

ومن المهم التأكيد على أن الدولة العثمانية وهي في أوج قوتها لم تمتد سيطرتها إلى مشيخات أو إمارات الخليج العربي أو خليج عُمان، كما لم تسيطر سيطرة فعلية على قلب شبه الجزيرة العربية، ومع ذلك فقد ظلت الدولة تدعى حقوق السيادة على كل شبه الجزيرة العربية، وفي فترة ضعفها وانشغالها بحروبها داخل القارة الأوروبية، انفتح المجال أمام حكومة الهند البريطانية، للتدخل في شئون الخليج العربي، ذلك التدخل الذي بدا واضحاً منذ الثُلث الأخير من القرن الثامن عشر، وصادف نجاحاً ملحوظاً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة على سواحل الخليج.

فتح اليمن

تعرض اليمن في أواخر حكم المماليك إلى تهديد البرتغاليين، الذين شنوا هجمات متكررة عليه، وقد قاوم المماليك، بمعاونة العثمانيين، قدر استطاعتهم قبيل سقوط دولتهم، والمعروف أن اليمن كان تحت حكم المماليك، الذين اتخذوا من «زبيد» مركزاً لهم. تحت قيادة الأمير «برسباي» وكانوا في صراع مستمر مع الطاهريين انتهت دولتهم عام ١٥١٧ – وقبيل الفتح العثماني للشام ومصر، كان إسكندر

الشركسي (أو المخضرم) قد تولى قيادتهم في اليمن، غير أن سقوط دولة المماليك في مصر، جعل وضعهم في غاية الحرج والاضطراب، لذلك بادر إسكندر إلى إعلان ولائه للسلطان سليم الأول، الذي ثبته في مركزه، بعد أن جعل «الخطبة والسكة» للسلطان العثماني، وهكذا دخلت اليمن سلماً في البداية تحت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٨.

ومع ذلك لم تستقر الأوضاع في اليمن حتى عام ١٥٣٨ بسبب كثرة الصراعات المحلية بين الزيديين والعربان المحليون، وبقايا الطاهريين، فضلاً عن استمرار التهديد البرتغالي، حتى لقد بدا واضحاً أن سلطة العثمانيين على اليمن قد أصبحت ضعيفة واسمية، لذلك اضطر السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٨، خاصة بعد تزايد الخطر البرتغالي، إلى إرسال حملة بحرية لتدعيم السيطرة العثمانية على سواحل البحر الأحمر، وعهد بقيادة هذه الحملة إلى «سليمان باشا الخادم» وانطلقت الحملة من السويس ووصلت إلى تهامة وزبيدة ثم عدن، التي كانت تحت حكم أحد الطاهريين (عامر بن داود الطاهري) الذي أعلن ولاءه للسلطان العثماني، غير أن قائد الحملة ما لبث أن تخلص منه ومن بقايا الطاهريين في عدن، كما سبق له أن تخلص من المماليك في زبيد، ولم يبق أمام الحملة سوى التخلص من الزيديين، الذين اتخذوا من تعز مركزاً لهم، ولكن سليمان الخادم عجز عن القضاء عليهم، فعاد إلى مصر مكتفياً بما أحرزه من سيطرة على زبيد وتهامة وعدن، وإخضاع السواحل اليمنية للسيطرة العثمانية، وإن كان العثمانيون قد خسروا سمعتهم في هذه المناطق، بسبب أسلوب الغدر وعمليات السلب والنهب التي مارسوها، مما حال دون تعاون القوى الإسلامية في المحيط الهندي معهم لمقاومة البرتغاليين.

حاول العثمانيون منذ عام ١٥٤٦ تدعيم سلطتهم في اليمن، وإزالة ما لحق بسمعتهم من سوء، فسعوا إلى التفاهم مع الأئمة الزيديين في تعز لتحقيق الأمن والاستقرار، غير أن الوالي العثماني الذي أرسل لإنجاز المهمة (أويس باشا) أساء التصرف، فاصطدم بالزيديين، وحاول الاستفادة من الصراعات المحلية والمذهبية، ومن انشقاق الأسرة الزيدية على نفسها، فتقدم الوالي العثماني لاحتلال تعز التي سقطت في يده، ولم يكد يتقدم بقواته نحو صنعاء حتى اغتيل على يد أحد رجاله،

وعندئذ كلف السلطان العثماني أحد رجال الحملة (أزدمر باشا) بقيادتها، فتمكّن من الإطاحة بالأمير المطهر، وسقطت صنعاء في يد العثمانيين، الذين امتدت سيطرتهم لتشمل بلاد اليمن جميعاً، وعُين أزدمر باشا والياً عليها عام ١٥٤٩، وقد قبل المطهر أن يخضع لسلطة الدولة العثمانية، مؤقتاً، مقابل أن يترك له خراج المنطقة التي يسيطر عليها الزيديون، على أن تكون الخطبة والسكة للسلطان العثماني[٨].

وقد توالى على حكم اليمن بعد أزدمر ولاة ضعاف، مما أتاح الفرصة للإمامة الزيدية الفرصة لبسط سيادتها على أغلب مناطق اليمن وعدن، فاستطاع المطهر أن يحشد جيشاً قوياً دخل به صنعاء عام ١٥٦٧، عندئذ أدركت الدولة العثمانية خطورة ضياع هيبتها ونفوذها في البحر الأحمر، لذلك تحركت لإعادة فتح اليمن مرة أخرى، حيث أرسلت حملة يقودها (سنان باشا) والي مصر عام ١٥٦٩، ونزلت الحملة من ينبع براً إلى عسير، لتثبت السيطرة العثمانية فيها، ثم تقدمت إلى تعز، التي كان الزيديون قد حاصروا القوات العثمانية فيها، وما لبثت القوات الزيدية أن فرت هاربة بعد أن رأت طلائع قوات سنان باشا، حيث تقدمت كذلك للاستيلاء على عدن، التي سقطت بعد حصار قصير، ثم اتجهت الحملة بعد ذلك نحو صنعاء، ونجحت في اقتحامها بعد قتال شديد، في مناطق جبلية وعرة، بينما تقهقرت قوات الإمام إلى معاقل أكثر وعورة لاستئناف القتال، عجز العثمانيون عن الوصول إليها، فاضطروا إلى قبول الصلح عام ١٥٧٠، على أساس اعترافهم بزعامة الزيديين المحلية، مقابل اعتراف هؤلاء بالسيادة العثمانية، وقبل الإمام المطهر ذلك، واعترفت الدولة بسيطرة الإمام على المناطق الممتدة من ثلاء والظواهر وصعدة وحجة، وحتى عفار وحصن ذي مرمر، وقبل الإمام أن تكون الخطبة والسكة للسلطان العثماني، وبوجود حامية عسكرية عثمانية رمزية في صعدة، كمركز السيادة العثمانية على اليمن.

وبنجاح حملة سنان باشا في إنجاز هذه التسوية، خضعت اليمن للسيطرة العثمانية لفترة طويلة، انتهت عام ١٦٣٥، عندما استطاع أحد الأئمة الزيديين (المؤيد بالله محمد بن القاسم) من إخراج العثمانيين من اليمن، مؤسساً بذلك الدولة القاسمية الزيدية، التي ظلت قائمة حتى قيام الجمهورية عام ١٩٦٢.

ويمكن إجمال أسباب عدم استقرار الأمور بالنسبة للعثمانيين في اليمن، ومن ثم فتحها على مراحل، وتكرار فتحها، إلى عوامل منها طبيعة اليمن الجبلية الوعرة، مما حال دون استمرار سيطرة العثمانيين عليها، ومنها تزايد قوة الإمامة الزيدية وأشياعها بشكل هدد الوجود العثماني هناك بشكل مستمر، ومنها كذلك تدهور أوضاع الدولة العثمانية ذاتها، وانشغالها بتثبيت سلطتها في الأناضول، وصراعاتها مع فارس، وأخيراً لم يكن الولاة الذين أرسلتهم الدولة العثمانية إلى اليمن ذوي كفاية ومقدرة، فعجزوا، إن لم يكونوا قد ساهموا، في وقف انهيار سلطة الدولة هناك.

العثمانيون والمغرب العربي

ارتبط التوسع العثماني أو امتداد النفوذ العثماني في بلاد المغرب العربي، باشتداد الصراع بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي، في الحوض الغربي للبحر المتوسط، والذي اتخذ من شمال إفريقيا ميداناً له، خاصة منذ أوائل القرن السادس عشر، بعد سقوط آخر معاقل المسلمين في أسبانيا (غرناطة) عام ١٤٩٢، وكان من تداعيات ذلك تعقب الأسبان والبرتغاليين للمسلمين في موانئ بلاد المغرب العربي، ومن ثم قيام حركة الجهاد الإسلامية البحرية ضدهم في البحر المتوسط.. ومع ذلك استطاع الأسبان بسط نوع من السيطرة على هذه السواحل خلال الفترة (١٥٠٥-١٥١٥) حيث استولوا على مناطق هامة على امتداد تلك السواحل مثل حجر باديس ووهران وبجاية، وتدمير طرابلس، وإرغام الجزائر على دفع جزية للأسبان.. والواقع أن التفكك السياسي الذي شهدته بلاد المغرب العربي آنذاك قد ساهم في إحراز الأسبان لهذه الانتصارات.

لقد كانت بلاد المغرب تقع تحت حكم ثلاثة دول هي الدولة الحفصية في تونس، والدولة المرينية في مراكش (المغرب الأقصى) والدولة الزيانية في الجزائر (المغرب الأوسط)، وكانت هذه الدول – كما أشرنا – تعاني من الصراعات الداخلية في كل منها، فضلاً عن صراعاتها بعضها مع بعض، يضاف إلى ذلك صراعاتها المستمرة مع الإمارات البربرية الصغيرة، ونتج عن هذه الصراعات جميعاً أن أصبح حكم هذه الأسر ضعيفاً، وباتت عاجزة عن السيطرة على المناطق الواقعة تحت سيادتها.. وقد أتاح ذلك للأسبان أن يحققوا الانتصارات المشار إليها على الساحل العربي، وإن لم يستطيعوا السيطرة على داخلية البلاد، بسبب خشية الأسبان

من المقاومة المحتملة من ناحية، ولانشغالهم بحروبهم على الجبهة الأوروبية من ناحية أخرى.

وعندما أصبحت الدولة العثمانية أكبر قوة إسلامية في العالم، أصبح حرياً بها أن تتولى الدفاع عن بلاد شمال إفريقيا المسلمة، وأن تدعم حركة الجهاد البحري الإسلامي في حوض البحر المتوسط الغربي، ذلك الجهاد الذي وصفته المصادر الأوروبية «بالقرصنة»، وقد برزت خلاله قيادات شهيرة كان من أبرزها الأخوان (بابا عروج) و(خير الدين بارباروسا) اللذان أحرزا انتصارات أقضت مضجع الأسبان في المنطقة، ونجحا في تأسيس إمارة مستقلة في (جربا) اتخذاها قاعدة حربية لأسطولهما ونشاطاتهما البحرية.

وقد استطاع بابا عروج معاونة قبائل الجزائر في استرداد (بجاية) من الأسبان، كما نجح في صد هجوم أسباني على ميناء الجزائر عام ١٥١٦، وسيطر على الميناء وأصبح يشكل تهديداً خطيراً للحصون الأسبانية في المنطقة، وحتى عام ١٥١٧ استطاع بسط سلطته على (تلمسان) عاصمة الدولة الزيانية، ثم امتد بنفوذه إلى حدود مراكش, غير أن الزيانيين ما لبثوا أن استنجدوا بالأسبان، خوفاً من ضياع سلطتهم ونفوذهم، خاصة بعد أن رأوا تعاون الدولة العثمانية مع بابا عروج، وقد عاون الأسبان الزيانيين بالفعل بحملة حاصرت تلمسان، واستطاعت هزيمة قوات بابا عروج وأسره عام ١٥١٨.

وقد عبء استئناف الجهاد ضد الأسبان على أخيه خير الدين، الذي لم ير بداً من الاستنجاد بالسلطان العثماني، خاصة وأن وفداً من علماء الجزائر وشيوخها سافر إلى استانبول للاستنجاد بالسلطان سليم الأول، وبالفعل أنجد السلطان سليم خير الدين بجيش يضم ألفين من الانكشارية، وأربعة آلاف متطوع، ومنحه لقب باشا عثماني، ورتبة بكلربك (أي بك البكوات)، ودخلت الجزائر تحت السيادة العثمانية منذ عام ١٥١٨، واتخذتها الدولة العثمانية قاعدة لعملياتها الحربية غربي البحر المتوسط، ورغم أن خير الدين هُزِمَ في بداية عملياته، إلا أنه استطاع خلال الفترة (١٥١٩- ١٥٢٥) تحرير الجزائر والساحل الأوسط لبلاد المغرب من الأسبان، كما

استطاع تأسيس ميناء قوي، اتخذه قاعدة لعملياته الحربية، مجدداً ولاءه للدولة العثمانية، وقد صار أسطوله قوياً ومرهوباً في البحر المتوسط.

أما بالنسبة لتونس، فقد شرع خير الدين، بعد تثبيت أقدامه وإعادة بناء أسطوله، والقضاء على معارضيه في الداخل، يتطلع إلى تحرير الساحل الشرقي للمغرب العربي، حيث كانت تونس، والتي كانت خارج نفوذ الدولة العثمانية، يحكمها الحفصيون، ويتطلع إليها الأسبان، لاتخاذها قاعدة لعملياتهم العسكرية منتهزين فرصة الصراع الداخلي بين الأمراء الحفصيين، لذلك أقدم خير الدين لاحتلال بنزرت وحلق الوادي والقيروان ثم مدينة تونس عام ١٥٣٤، وأعلن انتهاء عهد الدولة الحفصية، غير أن سلطانها (مولاي حسين) ما لبث أن استنجد بالإمبراطور الأسباني (شارل الخامس) الذي أرسل حملة عام ١٥٣٥ نجحت في استعادة حلق الوادي ومدينة تونس وأعادتها إلى حكم الحفصيين، فرد خير الدين على ذلك بشن حملة مفاجئة على جور البلبار، أسرت فيها ستة آلاف عادت بهم إلى الجزائر، في الوقت الذي أصبحت فيه قوات الأسبان في وضع حرج، فقد باتت بين قوات خير الدين في الغرب وقوات الدولة العثمانية في الشرق، بينما انشغل جيشهم الرئيسي بحروبه داخل القارة الأوروبية.

ومن جانبه عيّن السلطان العثماني خير الدين قائداً عاماً للأسطول العثماني (قبودان باشا) في البحر المتوسط عام ١٥٣٥، وعهد إليه بمقاومة شارل الخامس وحلفائه، وبدا واضحاً أن خير الدين استطاع توحيد معظم شمال إفريقيا، واستعادة تونس بعد أن طرد منها مولاي حسين حليف الأسبان، وبشكل عام تمكن من بسط سلطته باسم الدولة العثمانية، على جزء كبير من بلاد المغرب العربي، حتى بدا كدولة قوية تشكل امتداداً للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسد، وقد استطاع ابنه (حسن باشا) أن يسيطر على تلمسان باسم الدولة العثمانية عام ١٥٤٦، فتم بذلك إخضاع غربي الجزائر، أما مناطق الجنوب الصحراوية، فقد ضمت في عهد خليفته (صالح ريس)، الذي امتد بنفوذ الدولة إلى الصحراء وأقام حامية عثمانية فيها.

وقد نجح أحد قادة الأسطول العثماني (العلج علي) من تصفية ما تبقى من نفوذ أسباني في تونس عام ١٥٦٩، كما أنهى وجود الحفصيين بها، وأخذ البيعة للسلطان

العثماني من أهالي تونس، وأبقى بها حامية عثمانية، ثم عاد إلى الجزائر ليسترد منطقة حلق الوادي التي كانت ولا تزال في يد الأسبان، وقد أقلق ذلك العالم المسيحي، فأصدر الباب نداءً لإقامة حلف لتحافظ المسيحية على قواعدها الأمامية في المغرب، واستطاع هذا الحلف الذي قادته أسبانيا إحراز انتصار حاسم في معركة «ليبانتو» عام ١٥٧١ بينما عجز الأسطول العثماني عن السيطرة على غرب البحر المتوسط، أو التخلص من الجيوب الأسبانية والبرتغالية على سواحل المغرب الأقصى، خاصة في وهران.. وقد انتهى الصراع العثماني مع الأسبان حول تونس وحلق الوادي باستعادتهما، واعترف الأسبان بذلك في معاهدة وقعت عام ١٥٨١، مقابل احتلالهم لسبتة ومليلة والمرسى الكبير ووهران، بينما بقيت مراكش، أو المغرب الأقصى، مستقلة، وبذلك لم يمتد النفوذ العثماني في بلاد المغرب العربي لأبعد من غرب الجزائر.

أما طرابلس فكانت قد تخلصت منذ أواخر القرن الخامس عشر من وصاية الدولة الحفصية، وحكمتها سلطة محلية تزعمها أحد أعيان المدينة غير أن الأسبان استطاعوا الاستيلاء عليها عام ١٥١٠، لكنهم عجزوا عن الاحتفاظ بقواتهم فيها، فسلموا حكمها إلى فرسان القديس يوحنا، الذين ظلوا بها حتى تمكن أحد القادة العثمانيين (مراد أغا) من استخلاصها وطرد فرسان يوحنا وبقايا الأسبان منها عام ١٥٥١، وصارت ولاية عثمانية تشكل إحدى قواعد الجهاد البحري في شمال إفريقيا. وقد امتد نفوذ الدولة العثمانية إلى الداخل كذلك، كما ضمت فزان عام ١٥٧٧، وجربا عام ١٦٦٠، أما برقة فقد بقيت تحت سيطرة القبائل البدوية طوال القرن السادس عشر، وإن أعلنت هذه القبائل خضوعها اسمياً للدولة العثمانية، باعتبارها وريثة دولة المماليك، وعموماً لم تخضع برقة فعلياً للدولة إلا في القرن السابع عشر[٩].

رابعاً : نظام الحكم العثماني

لقد رأينا أن العثمانيين بسطوا سلطتهم وسيادتهم على معظم البلاد العربية، سواء بالقوة، من خلال عمليات الفتح والغزو، أو من خلال دخول بعض هذه البلاد طواعية تحت سيادتهم، وسواء كانت هذه السلطة أو السيادة مجرد سيادة اسمية وروحية، أو كانت سلطة ونفوذاً يستندان إلى قوة عسكرية وإلى كتائب من جباة الضرائب، وفي الحالتين كانت «الخطبة والسكة» باسم السلطان العثماني.. المهم أن العثمانيين منذ بدايات القرن السادس عشر صاروا أكبر قوة إسلامية، ومن ثم وقع على عاتقهم عبء حماية مقدسات المسلمين وحماية الحرمين الشريفين،وقد اكتسبوا بذلك، وبفتوحاتهم مكانة مرموقة، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي جنوها من خلال التحكم في طرق التجارة التقليدية بين أوروبا والشرق الأقصى، ومن خلال ما حصلوه من عائدات وضرائب من البلاد التي خضعت لهم.. ويلاحظ أن اتساع الدولة العثمانية في الشرق هذا الاتساع الكبير، قد سهل صبغها بصبغة شرقية، بعد أن ضمت عالماً عريقاً في إسلاميته وعروبته.. وقبل أن ندرس أوضاع العالم العربي في ظل الحكم العثماني، منذ بدايات القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، نرى من الضروري دراسة مظاهر الحكم والإدارة عند العثمانيين لما لذلك من آثار وانعكاسات على أوضاع العالم العربي.

(أ) الهيئة السياسية والإدارية

ونقصد بها الإدارة المركزية للدولة، وعلى رأسها السلطان ثم الديوان الهمايوني، الذي يضم الصدر الأعظم، ويليه الوزراء والنشانجية وقضاة العسكر والدفتداريون(١٠).

١ – السلطان

ويمثل قمة السلطة السياسية على رأس الدولة، فهو رئيس الهيئة الدينية، وقائد الجيش، ورئيس الجهاز السياسي والإداري للدولة، سواء في العاصمة أو الولايات،

والسلطان العثماني يعتبر نفسه رئيس دولة إسلامية لا تقل عن الدول الإسلامية التي أقامها العرب، وهو «الباديشاه» أو «الخنكار» أي المحور الأساسي لحفظ نظام الدولة، ترتبط به مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية جميعاً، كالأرستقراطية الحربية والموظفون المدنيون والهيئة الدينية «والرعية»، وكان السلطان يمارس سلطته من خلال إصدار الفرمانات والأوامر السلطانية، حيث لم توجد مؤسسات لسلطة تشريعية، فقد كان التشريع في الدولة يستند إلى الشريعة الإسلامية، وقد وجد الفقهاء في روح الشريعة نفسها، ما يمنح السلطان المبادرة لإصدار القوانين أو التنظيمات لصالح «الرعية»، شريطة عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية.

ومع أن السلاطين العثمانيين لم يحملوا في البداية لقب «خليفة» إلا أنهم مارسوا سلطاتهم استناداً إلى «حق ديني» وبرروا ذلك بأنهم يستخدمون هذه السلطة لرعاية مصالح الإسلام والمسلمين، حيث كان من مسئوليتهم حماية حدود الدولة ضد المسيحيين، وحماية الأماكن المقدسة، وتنظيم الحج، واحترام الشريعة ورجالها، والخضوع لأحكامها في جميع أعمالهم بشكل عام.. ويلاحظ أن مفهوم الحكم العثماني كان يرتكز من حيث الأساس على الدعائم الإسلامية، إلى جانب تأثره إلى حد كبير بالتقاليد التركية القديمة. وكان السلاطين يفوضون صلاحياتهم الدنيوية للصدور العظام (رؤساء الوزارات) أما الصلاحيات الدينية فكانوا يفوضونها لقضاة العسكر في البداية ثم صاروا يفوضونها لشيخ الإسلام فيما بعد، وكان أمر تعيين الصدور العظام وشيوخ الإسلام في يد السلاطين بشكل مطلق، وكانت التقاليد تقتضي بأن يجتمع الديوان الهمايوني ويصدر قراراته ولا تُنفذ إلا بعد تصديق السلطان عليها، مما يجعل السلطان مرجعاً نهائياً في كل الأمور، وبشكل عام لم تكن تحد من السلطة المطلقة للسلاطين سوى قواعد التشريع الإسلامي، وكذلك آداب البلاط الثابتة، فضلاً عن بعض القواعد العرفية المتوارثة، إلى جانب القرارات المدونة للسلاطين السابقين.

ولعلنا نستنتج من هذه الصلاحيات الواسعة والمطلقة للسلاطين، أن قوة المؤسسة الحاكمة كانت تعتمد بشكل أساسي على شخصية السلطان ومدى قوته. كذلك لم يكن هناك نظام ثابت لتولي السلاطين، فمن حق السلطان أن يختار خليفته، الذي قد

يكون الابن الأكبر أو غيره، فإذا ما تولى العرش أساغت له القوانين التخلص من جميع منافسيه حتى ولو كانوا إخوته، وقد برر البعض ذلك بأنه حال دون وجود أرستقراطية من الأمراء تتصارع على العرش من ناحية، وحال دون تعرض الدولة لأخطار التقسيم من ناحية أخرى.. ومع ذلك فقد سجل تاريخ الصراع على السلطة فصولاً دموية، وقد صدر تشريع في أوائل القرن السابع عشر يعطي العرش لأكبر أبناء الأسرة سناً وذلك للتخفيف من الصراعات، وكان من عادة السلاطين الزواج بأجنبيات لأسباب سياسية أو شخصية، وكانت المسألة الأخيرة واحدة من عوامل ضعف الدولة، وقد جاء على الدولة حيناً من الدهر لم يبرح فيه بعض السلاطين قصورهم ولم يعرفوا شيئاً عن أمور الدولة التي تركت لحاشياتهم وكبار موظفيهم، وقد تعرض بعض السلاطين للقتل أو العزل على يد قادة الانكشارية أو نتيجة مؤامرات البلاط.

ويلاحظ أن الدولة العثمانية شهدت خلال المرحلة الأولى من تاريخها، والممتدة بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، سلاطين أقوياء عظام، بنوا مجدها ووسّعوا رقعتها، بينما شهدت المرحلة الثانية، الممتدة من أواخر القرن السادس عشر (خاصة منذ عهد مراد الثالث ١٥٧٤- ١٥٩٥) وحتى نهاية الدولة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت طوراً من الضعف والتدهور، رغم المحاولات الإصلاحية التي قام بها بعض السلاطين.

٢ - الديوان الهمايوني أو الديوان السلطاني

لقد كان جهاز الدولة المركزية عند العثمانيين، الذي حقق أعظم نجاحاته بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، يضم هذا الديوان والأقلام والإدارات التابعة له، وكان أركان هذا الديوان هم الصدر الأعظم، والوزراء، وقضاة العسكر والدفترداريون والنشانجية، وكان الديوان يتناول كافة المسائل الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالدولة، داخلياً وخارجياً، من خلال برامج ونظم

محددة وبسرعة تضمن الوصول إلى قرارات بشأن المسائل المعروضة حتى يُصدق السلطان على تنفيذها.

وبشكل عام خوّل هذا الديوان أعلى السلطات في النظام الإداري العثماني، وهو يمثل امتداداً للديوان الذي عرفه المسلمون منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، والذي استمر تشكيله بشكل أو آخر مع تعاقب الدولة الإسلامية.. وكانت جلساته تعقد كل يوم تقريباً، وكان قاضي العسكر والدفتردار يشاركان فيه أحياناً، وقد نظم «قانوننامة» تشكيلات وصلاحيات وأسلوب عمل الديوان الهمايوني، ويلاحظ المؤرخون أنه بدأ منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر يفقد أهميته وسلطاته، التي انتقلت إلى ما سُميّ «بالباب العالي» ومع ذلك استمر وجود هذا الديوان رمزياً حتى نهاية الدولة العثمانية، أما أركان هذا الديوان فهم:

الصدر الأعظم

كانت الإدارة العثمانية في البداية لا تضم إلا وزيراً واحداً، ثم ضمت وزيراً ثانياً، وصار الوزير الأول هو «الوزير الأعظم»، وكان الوزير يُختار من رجال العام، ثم أصبح يُختار من الدفشرمة حتى أواسط القرن السابع عشر، وعموماً كان هو الوكيل المطلق للسلطان العثماني، يتمتع بصلاحيات واسعة، ولا يُسأل إلا أمام السلطان وحده، يتقدم التشريفات، ثم صار وكيلاً عن السلطان ليس فقط في أمور الدنيا بل في أمور الدين، ومسئولاً عن تأمين نظام السلطة وتنفيذ الأحكام، منذ أواسط القرن السابع عشر، وعموماً صار هذا المنصب خطيراً، خاصة عندما جعل السلطان محمد الثاني من الصدر الأعظم وصياً فعلياً على الدولة كما ورد في قانوننامة. وقد أصبح قصره في «الباب العالي» حيث يجتمع رؤساء مناصب الدولة للمشاورة، أصبح مقر الحكومة الحقيقي، ويمارس الصدر الأعظم صلاحياته من خلال تقديم التحريرات والتلخيصات للسلطان ليوقّع عليها بعد الاطلاع، سواء بالموافقة أو بالرفض، ثم يعيدها للصدر الأعظم للتنفيذ.

ويقوم الصدر الأعظم مع حاشية كبيرة بتفقد أحوال الناس، والترسانة الحربية والبحرية، وإدارة الأوقاف المهمة، وتزداد صلاحياته عندما يخرج للحرب، حيث يصبح بوسعه إصدار قرارات نهائية على أن يكون مسئولاً أمام السلطان عن كل ما أصدره من قرارات .. وبشكل عام كان الصدر الأعظم يمارس صلاحياته ومسئولياته من خلال دواوين خاصة منها: ديوان العصر، وديوان الأربعاء... الخ، رغم أنه كان يترأس الديوان الهمايوني، الذي كان ديواناً خاصاً بالسلطان.

الوزراء

لقد عرف العثمانيون نظام الوزارة منذ بداية دولتهم، فكان هناك وزير واحد، ثم أصبح هناك وزيران، أحدهما وزيراً أعظم، ثم بلغوا أربعة وزراء في عهد مراد الثاني، ثم زادوا إلى سبعة في عهد سليمان القانوني، واستمرت أعداد الوزراء في التزايد حتى بلغوا ثلاثة وعشرين في أواخر القرن السادس عشر. وقد انقسم الوزراء إلى فريقين: وزراء الداخل أي العاملين تحت القبة، والآخرون وزراء الخارج، أي المعينون على الولايات أو الإمارات الكبرى (بكلر بكية)، وقد تضاءل عدد الوزراء فيما بعد نتيجة تزايد أعباء الدولة المادية، إلى أن انقطع تعيين الوزراء بعد عام ١٧٣١، وذلك لنقل صلاحياتهم إلى «الباب العالي».. ومن المعروف أن المناصب الوزارية لم تكن تعطى للأكفاء، وإنما لمن تركوا العمل بالسراي، فتضاءل نفوذ الوزراء وقلت هيبتهم، وقد أطال السلطان سليم مدة تعيينهم إلى خمس سنوات حتى يخفف من الفوضى والاضطراب الناتج عن إعادة تعيينهم كل عام.

وفي القرن التاسع عشر جرى تعيين عدد من النظار برتبة وزير على رأس كل نظارة جرى تشكيلها، واستخدم لقب «ناظر»، بدلاً من وزير، منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الدولة.. وكان من أهم وظائف الوزراء في الديوان أن يساعدوا الصدر الأعظم بالرأي والمشورة، وكلما زادت أعباء الدولة ازدادت صلاحيات الوزراء، كما تتضاعف هذه الصلاحيات عندما يشاركون في الحرب.. وقد دأب كل وزير على تكوين حاشية، يتسع حجمها إذا كان الوزير معيناً على رأس إحدى الولايات.

قضاة العسكر

كان قاضي بروسا (أو بورصة) هو الذي يمثل الشرع في أجهزة الدولة، ورأس القضاة والمدرسين والمرجع الأول في حل الخلافات الشرعية بين الأهالي وأفراد الجيش، فلما ازدادت الأعباء، استحدثت الدولة وظيفة قضاء العسكر منذ عام ١٣٦٣ في عهد مراد الأول، وكان الهدف من قضاء العسكر مواجهة احتياجات الجنود والعسكريين، وكانت وظيفته تنصب على إدارة الأجهزة التعليمية والقضائية، وتلبية الاحتياجات القضائية بين أفراد الجيش والإداريين في الحرب، والسلم والنظر في دعاواهم، وإصدار الفتاوى السياسية والإدارية، إما لتأييد شيخ الإسلام أو تقديم البديل عنه في بعض الظروف.

ولما زادت فتوحات الدولة واتسعت بشكل كبير، استحدثت منصبين عُرف الأول باسم «قضاء عسكر الروملي» والآخر «قاضي عسكر الأناضول» اللذين استمرا حتى نهاية الدولة، وابتداء من القرن السادس عشر تضاعف نفوذ شيخ الإسلام أمام نفوذ قاضي العسكر، حتى أصبح شيخ الإسلام هو الذي يُعيِّنهُ ، وفي القرن التاسع عشر اندرجت الوظيفة ضمن وظائف مشيخة الإسلام، وإن استمر كمنصب ورتبة تُمنح لرجال الهيئة العلمية حتى نهاية عهد الدولة.

الدفتداريون

(ومفردها الدفتردار) لقد تطور النظام المالي الدولة العثمانية بتطورها من إمارة إلى إمبراطورية كبيرة، ليلبي حاجات الاتساع، وكان على رأس هذا النظام موظف كبير يُعرف بالدفتردار، أي حامل الدفاتر المالية، وكان مسئولاً أمام الصدر الأعظم، وقد عرفت الدولة هذا النظام منذ القرن الخامس عشر، ثم زاد عدد أصحابه باتساع الدولة، فأنشئت دفترداريةً للأناضول وأخرى للروملي، وثالثة «للعرب والعجم» في عهد سليم الأول، وبشكل عام يعتبر الدفتردار هو رئيس الشئون المالية في منطقته، غير أن دفتردار الروملي كان هو «الباش دفتردار» أي رئيسهم جميعاً. ومن ثم فهو المسئول الأول عن إدارة الشئون المالية الدولة، ومن مهامه الأساسية إعداد الميزانية السنوية، وتقديم ملخصاتها للديوان، وكان يُختار صاحب الوظيفة من

المعروفين بالنزاهة والاقتصاد، وكان من مهامه كذلك السعي إلى زيادة دخل الخزانة، وأن يكون قادراً على أداء الرواتب في أوقاتها، ومن المعروف أن هذا النظام تحول إلى «نظارة المالية» منذ أواسط القرن التاسع عشر.

النشانجي أو التوقيعي

ويسمى أيضاً «الطغرائي» وهو أحد أركان الديوان الهمايوني، يختار من هيئة رجال العلم، ويتولى كتابة الطغراء على الفرمانات والبراءات الصادرة باسم السلطان، وكانت مهمته وضع إمضاء أو توقيع السلطان على الفرمانات والوثائق، ومن ثم كان مسئولاً عن دقة وقانونية الصيغة التي تُكتب بها الأوراق الرسمية والقوانين، كما يساعد في حل المشكلات المتعلقة بالقوانين العرفية باعتباره «مفتي قانون» ويسعى لضمان دوران دولاب العمل بشكل متناغم، كما يناط به ترجمة الرسائل العربية والفارسية، وكان يرافق السلطان عند الخروج للحرب، وممن يتصدرون البروتوكول، كما كان يعمل تحت إمرته جهاز يُسمى «الدفترخانة» الذي يتولى إمساك دفاتر تسجيل الأراضي والعقارات والأوقاف.

وكانت هذه الوظيفة هامة في بداية عهد الدولة العثمانية نتيجة لاستقرار النظم المركزية وتطور الأجهزة البيروقراطية للدولة في القرن السادس عشر، غير أن تضاؤل أهمية الديوان الهمايوني ذاته في أواسط القرن السابع عشر، أحدث تطوراً هاماً تمثل في إنشاء وظيفة «رئيس الكتاب» التي جاءت على حساب النشانجي، فتحولت وظيفته إلى مجرد وظيفة رمزية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم لم تلبث أن ألغيت في أواسط القرن التاسع عشر تقريباً.

الإدارة العثمانية في الولايات

هكذا كان الهيكل السياسي والإداري المركزي للدولة داخل العاصمة، غير أن إدارة الإيالات أو الولايات خارج استانبول، تميزت بوظائف إدارية وتنفيذية لها طابع خاص[11]، تطور بتطور الإمارة العثمانية، وتحولها إلى دولة عالمية (إمبراطورية)، وكان للسلاطين دوراً فاعلاً في تحقيق ذلك التطور، ويلاحظ أنه كان من الخصائص التي تميزت بها تقاليد الفتح عند العثمانيين هي أنهم كانوا

يعينون على الأماكن المفتوحة قاضياً يتولى أمور الشرع، وأميراً (صوباشي) يتولى أمور الإدارة والحكم، هذا فيما يتعلق بالمناطق خارج العاصمة. ومع تسارع عمليات الفتح، تسارعت عمليات وضع نظم جديدة للدولة لمواكبة اتساعها، وبلغ مفهوم الدولة المركزية، الذي بدأ مع بايزيد الأول (١٣٨٩- ١٤٠٢) ذروة اكتماله في عهد محمد الفاتح، الذي وضع هيكلاً مركزياً يحكم الروابط بين الإيالات والعاصمة، وقد اعتادت الدولة على توزيع الأراضي المفتوحة على المحاربين كمصدر لمواردهم ووسيلة لمكافآتهم، ثم أدرك السلطان محمد الفاتح أن تمليك هذه الأراضي لبعض ذوي النفوذ والعلماء، ثم تحويل جزء منها إلى أراضٍ موقوفة، يُضعف من قدرة الدولة، لذلك قام بإلغاء حق تملكها ووقفها وأعادها إلى الدولة كأراضٍ أميرية مرة أخرى.

وقد مرت نظم حكم الإيالات العثمانية بمراحل متعددة، بلغت قمتها في القرن السادس عشر، في الروملي والأناضول والجزيرة العربية وشمال إفريقيا، وقد استلهم نظام الحكم العثماني عناصر أساسية في نظم الحكم في الدول الإسلامية والتركية السابقة عليه، وطورها، وكانت «الإيالة» هي أكبر التقسيمات الإدارية، يأتي بعدها «السنجقية» ثم «القضاء» ثم «الناحية».

أما بالنسبة للمجتمع فكان ينقسم إلى طبقتين، تبعاً للحقوق التي يتمتع بها أفراده والواجبات المفروضة عليهم، أحدهما طبقة الجند أو العسكر، ويمثلون الكادر الإداري، والأخرى طبقة الرعايا، وهم الزرّاع والحرفيون والتجار، وهم مصدر الضرائب.. وكانت مشكلة الدولة عبر تاريخها تحقيق التوازن بين هاتين الطبقتين. وسوف نعرض لأهم الوحدات الإدارية العثمانية ومناصب شاغليها على النحو التالي:

والولايات هي الوحدات الإدارية الرئيسية التي تشكلت منها الدولة العثمانية، ومن ثم فهي أكبر الوحدات جميعاً، وقد انقسمت الدولة في بداية أمرها إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عُرفت بالسناجق أو الألوية على رأس كل منها سنجق بك أو أمير لواء، من قوات الفرسان، وكان يمثل السلطان في هذه الوحدة، وعندما

اتسعت الدولة وضمت ألوية جديدة، أصبح من الصعب ربطها بالعاصمة، لذلك جمعت كل عدد من الألوية في «إيالة أو ولاية» واحدة، وعينت على كل منها (بكلر بك) أي أمير أمراء الألوية، أو ميرميران، برتبة باشا، وقد يستعاض عن هذه الألقاب بلقب «باشا» ثم أصبح منذ بداية القرن الثامن عشر بلقب «بالوالي» وكانت مدة توليته طويلة في البداية ثم أصبحت قصيرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حتى صارت عاماً واحداً تقريباً، مما عرّض الدولة لمتاعب جمّة من كثرة تغييرهم خاصة في القرن السابع عشر، والمعروف أن الدولة العثمانية بدأت نظام الإيالات بإنشاء إيالة الروملي في عهد مراد الأول، ثم أعقبتها بأخرى في الأناضول، ثم توالى إنشاء إيالات أخرى في المنطقة العربية وغيرها مع توسع الدولة.

والثابت أن الدولة اعترفت بوضع خاص لبعض المناطق خارج نظام الإيالة، مثلما كان الشأن بالنسبة لمكة والمدينة، اللتين عُرفتا في الاصطلاح العثماني «بالحرمين الشريفين» حيث صارتا إمارة يحكمها الأشراف المنحدرين من نسل النبيﷺ، كما كانت «القرم» تمثل إمارة تابعة للدولة، أما تونس والجزائر فكانتا في البداية إيالتين يحكم كل منهما بكلر بكي، إلى أن حكم تونس «البايات» بينما حكم الجزائر «الدايات». كما يلاحظ منذ أواسط القرن السابع عشر، أن بعض الإيالات، خاصة في المناطق العربية، ظهرت بعض العائلات العريقة التي تمكنت من وراثة الحكم فيها، مثل عائلة العظم في دمشق، وعائلة الجليلي في الموصل، وعائلة قرمان في طرابلس الغرب، وعائلة الحسيني في تونس.

وعموماً تمتع الولاة بصلاحيات عسكرية وإدارية واسعة، باعتبارهم رؤساء السلطة التنفيذية في الولايات، فكان لهم حق الإشراف المطلق على كافة الشئون الإدارية والإقطاعية، فضلاً عن بعض الصلاحيات القضائية والعسكرية، وعموماً كانت مهامهم الأساسية تتركز في تحقيق الأمن والعدالة للرعايا، وتحقيق النظام بين الجنود، وإدارة الولايات والاشتراك في الحروب، وضمان استمرار ولاء هذه الولايات للسلطان، ويأتمر السناجق وسائر رجال الإدارة والقضاة بأمرهم، بل إن بعض الولاة كانوا يتمتعون بصلاحيات أوسع، كمنح أراضي التيمارات، باعتبارهم وكلاء عن السلطان.

لكن بالرغم من هذه الصلاحيات جميعاً، فلم تكن سلطاتهم شاملة، فقد كان يحد منها وجود القاضي والدفتردار وأغا الانكشارية في كل ولاية، فالقاضي الذي يتولى أمر تنفيذ الشريعة يُعين من قِبَل السلطان، كما كانت المسائل المالية من اختصاص الدفتردار، وكيل السلطان في شئونها والذي يُعين من قِبَله أيضاً، بل كان يشغل المركز الثاني في الولاية، وكذلك يتولى قائد القوات العسكرية (أغا الانكشارية) المهام العسكرية وكان معيناً من قِبَل السلطان رأساً، ولا يخضع لسلطة الوالي، ويعاون الوالي في شئون الحكم والإدارة مدير مكتبه الخاص (الكتخدا) وكانت الرسائل (المكتوبجي) ثم حامل الأختام (المهردار) وأمين الصندوق (الخازندار)، ومسئول دار السلاح (السلحدار) والحاجب (أغا البوابين)، كما كان يشرف على حسابات الدولة في كل ولاية ديوان يُسمى «ديوان دفتر اليومية» أو (الرزنامة) الذي يترأسه الروزنامجي، والذي يعاونه في عمله عدد من الكتبة والصيارفة.

وكانت الولايات تُقسّم إلى وحدات إدارية أصغر تُعرف **بالسنجقيات**، على رأس كل منها «سنجق بك» أي أمير لواء، وينبغي الإشارة إلى أنه في بداية أمر الدولة كان السنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، ثم جمعت عدة سناجق في إيالة أو ولاية واحدة، والأصل في هذه التسمية ووظيفة صاحبها أنه كان للخطبة وضرب السكة والطبل والعلم (السنجق) رموزها المهنية في الإشارة إلى الحكم أو التفويض به في النظم التركية الآسيوية. فإرسال السلطان الطبل والعلم يعني التفويض بالحكم باسمه، وقد أصبح السنجق وحدة أساسية، ذات صفة عسكرية وإدارية منذ البداية، ثم حدثت تغييرات مهمة في تقسيمات السناجق والنظم الإدارية العثمانية بشكل عام خلال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ففي أواخر القرن السادس عشر عرفت الدولة نحو ٣٢ إيالة تضم ٥٠٠ سنجق، وكانت مهمة أمير السنجق حفظ الأمن والاستقرار ومعاقبة المذنبين، ومنح التيمارات لمستحقيها، ومتابعة احترام القوانين والتنسيق بين أجهزة الإدارة ورجالها (مثل الصوباشي وأمير الموكب وحراس القلاع ورؤساء الجند) داخل السنجق. وفي العادة كانت مدة شغل السنجق لوظيفته ثلاثة أعوام ثم يُعزل أو ينقل، أو يرقى فيصبح بكلر بك.

وإلى جانب الوظيفتين الرئيسيتين السابقتين وهما الوالي، وأمير السنجق، كانت توجد في الولايات وظائف إدارية أخرى، يشرف عليها فئات بعينها منها «**المتسلم**» الذي يعينه الوالي أو أمير السنجق ليَنوب عنه عند غيابه، ويتولى مهمة جمع موارد الدولة، فضلاً عن ممارسة شئون الحكم عند غياب أحدهما في الحرب، وعادة ما يشغل وظيفته لمدة عام، وقد تتوارث إحدى العائلات هذه الوظيفة لعقود من الزمان، والمتسلم عموماً في حاجة إلى كادر من الموظفين الذين يعاونونه في جمع الضرائب وإدارة البلاد، لذلك كان هناك تفضيل لاستخدام العائلات المحلية، الأمر الذي أوجد صراعات داخلية فيما بينها للحصول على الوظيفة، وكان بعض شاغلي الوظيفة يمارسون عمليات نهب للأموال، وقد كثرت الشكاوي منهم للصدر الأعظم، ولذلك حاولت الدولة إصلاح شأن الوظيفة، لكنها لم تُفلح لذلك ألغتها وأحالت أعمال أربابها إلى المحصلين. ومن هذه الوظائف أيضاً وظيفة «**المحصل**» وهو كما يتضح من اسمه يقوم بتحصيل الضرائب وجمع العوائد، والقيام ببعض المهام الإدارية في السنجق، ونظراً لكثرة الشكاوى من أربابها وفشل محاولات إصلاحها، ألغيت هي الأخرى في أواسط القرن التاسع عشر.

والحاصل أن الدولة كانت تُعين أمراء الإيالات وأمراء السناجق من المركز مباشرة، حيث يرسلهم السلطان من عاصمته، واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن السادس عشر، ومع ظهور طبقات **الأعيان** في المدن والقصبات، صار العين من الأعيان ينتخب من الأهالي ليقوم بتنظيم العلاقة بينهم وبين الدولة، ومنذ أواخر القرن السابع عشر أصبحت الدولة تُعيِّن منهم العديد من السناجق بدلاً من إرسالهم من المركز.. وكان الأعيان يتولون جباية الضرائب، وتقرير الأسعار وإدارة الأوقاف، وعزل الإداريين غير الأكفاء، وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة، وبضعف السلطة المركزية قويت شوكة الأعيان، بل إن بعضهم بلغ منصب الصدر الأعظم، وعند صدور التنظيمات الخيرية، تم تحويل مهام الأعيان إلى جهات مختلفة، وأدخلوا في عضوية بعض المجالس، كما تولوا بعض الوظائف الأخرى.

(ب) الإدارة الماليـــة

ينبغي الإشارة إلى أن المصدر الأساسي لدخل الدولة وإيرادتها يأتي من نظـــام ضرائب استمد أصوله من النظام الذي عملت به الدولة الإسلامية الســـابقة الـــذي يفرض ضرائب العشور أو الخراج على الأرض الزراعية، والتي تتراوح قيمتهـــا بين عُشر ونصف المحصول، وكذلك من ضرائب الجزية التي تُفرض على غيـــر المسلمين من الذكور البالغين، كذلك استمد النظام الضرائبي العثماني أصوله مـــن النظم الإقطاعية البيزنطية الذي تختص فيه الدولة بإقطاعات كبيرة يُطلـــق عليهـــا الأراضي الأميرية (الميري) نسبة إلى أمير، وتشكل حصيلتها مصدراً هاماً آخر من مصادر دخل الدولة، يضاف إلى ما سبق أن الدولة استفادت من النظم التي كانـــت موجودة في البلاد التي فتحتها، بعد تعديلها، ومن هنا تنوع النظام الضرائبي فشمل التجارة والمناجم والأسواق وغيرها، كما تنوع النظام من ســـنجقية إلـــى أخـــرى، واختلفت كذلك طرق تحصيلها.

أما أهم المؤسسات المالية التي وضعها العثمانيون فهي «الدفترخانة» التي تعني بشئون المال وإقطاعات الأراضي، وكان يترأسها «الدفترأميني»، بينمـــا قســـمت أراضي الإقطاعات إلى ثلاثة أنواع هي[١٢]:

- **التيمـارات** : وهي التي تمنحها الدولة لجنود الفرسان (السباهية) ممن كشـــفوا عن قدرة خاصة وبسالة أثناء الحرب لتكون مصدراً لدخلهم وللإنفاق منهـــا علـــى جلب وتدريب آخرين.

- **الزعامـــت** : وهي التي تمنح لضباط الفرسان ولكبار موظفي الدولـــة ممـــن تفانوا في خدمة الدولة.

- **الإقطاعات الخاصة** : وتُمنح لأفراد الأسرة الحاكمة والمقربين منهم ولأربـــاب بعض المناصب الإدارية العليا للإنفاق من ريعها.

ويلاحظ أن السلطة المركزية في استانبول احتكرت منح هذه الإقطاعـــات فـــي عهد السلطان سليمان القانوني (وكان الولاة يتصرفون فيها قبل ذلك) وكان صاحب

الإقطاعية يتمتع بها مدى حياته فقط حيث إنها لم تكن تورث وإنما تؤول للدولة التي كان لها وحدها حق الملكية التامة (ملكية الرقبة) لهذه الأراضي، بينما لا يملك القائمون على الإقطاعيات سوى حق الانتفاع أو الاستخدام فقط ، ومع انحطاط أوضاع الإقطاعات وأصحابها، وخاصة الجنود السباهية، تدهورت إدارة الدفترخانة وأدمجت الكثير من وظائفها في يد موظف واحد، بينما ازدادت أهمية إدارة الشئون المالية «الدفترداري» التي يرأسها الدفتردار، الذي أشرنا إلى أهميته ووضعه داخل الديوان الهمايوني، حيث أصبح لكل ولاية من ولايات الدولة دفتردار خاص بها، وصار له حقوق وامتيازات كثيرة، كما كان من حقه مقابلة السلطان لاستشارته في الشئون المالية الخاصة بالدولة.

لقد كانت إدارة شئون الدولة المالية تتم بواسطة «الدفترداري» التي وضع نظامها السلطان محمد الفاتح حيث تتولى أقلامها جمع الضرائب مباشرة من الممولين، لكن ظهور مساوئ لهذا النظام، وحدوث تجاوزات في نقل التيمارات والإقطاعات وحصول الكثيرين عليها مقابل رشاوى للسراي وكبار رجال الدولة، كل هذا اضطر السلاطين من بعد الفاتح إلى العمل بنظام جديد هو نظام «**الالتزام**» أي دفع ضرائب الدولة مقدماً، لتضمن حقها، فيعطي الدفتردار حق جمع الضرائب إلى أشخاص يسمون «**ملتزمين**» لمدة عام واحد في البداية مشترطاً عليهم عدم تحصيل أكثر من النسبة المقررة، لكن الملتزمين استغلوا مناصبهم مع فساد الدولة وضعفها، فحصّلوا أضعاف المقرر وأرهقوا الفلاحين، وأصبحوا قادرين على احتكار الالتزام لسنوات، بل توريثه لأبنائهم، فضلاً عن تمتع غالبيتهم بسلطات سياسية.

وكان المحصل يتولى تحصيل الإيرادات من الملتزمين ليودعها خزينة الولاية لإرسالها لخزينة الدولة، وقد يتولى الوالي نفسه وظيفة المحصل في بعض الولايات، فيستخدم قوة الولاية لتحصيل مال الالتزام، مما قد يؤدي إلى حدوث صدامات مع الملتزمين المتمردين.. وكان الملتزمون يسعون إلى ابتزاز أكبر قدر من المال قبل عزلهم عن الالتزام، ورغم محاولات الدولة لتخفيف ذلك باستحداث نظام يمنح الالتزام مدى حياة الملتزم، إلا أن هذا لم يستأصل الفساد الذي دب في

النظام، كذلك كان الملتزمون الكبار يبيعون حقوق الالتزام لغيرهم، مما سبب متاعب جمة للأهالي.

وفي نهاية الأمر أصبح نظام الإقطاعات العسكرية الذي كان مصدراً لقوة الدولة، وقوة جيش الولايات العثمانية، سبيلاً للطغيان والفساد، واضطرت الدولة إزاء فشل محاولات الإصلاح أن تلغي إقطاعات التيمارات تدريجياً، فصادرت بعضها، وأحجمت عن تجديد منح البعض الآخر ووضعت يدها عليها، وعينت بعض أصحابها في وظائف بعيداً عن التيمارات، وعادت كثير من الإقطاعات إلى حوزة الدولة منذ أوائل القرن التاسع عشر.

(ج) الهيئة الدينية (العلماء)

ويقصد بها تلك الهيئة التي يترأسها المفتي، الذي لقب بشيخ الإسلام بعد ذلك، وبقية المفتين في الولايات، والقضاة ورجال الشريعة وحفظة الدين، ونقيب الأشراف، ومعلم السلطان (الحكيمباشي) ورئيس المنجمين (منجم باشي)، فضلاً عن الأساتذة والمعلمين في المدارس والمعاهد الدينية، بالإضافة إلى الوعاظ وأئمة المساجد والمشرفين عليها، وكان السلطان بحكم منصبه رئيساً لهذه الهيئة الذي يعين من يتولى مناصبها، وكانت هذه الهيئة تستمد عناصرها من المسلمين الأحرار بطبيعة الحال, بخلاف الهيئة السياسية والإدارية التي قد تستمد عناصرها من عناصر القولار أو المسيحيين الذين أسلموا أو عبيد السلطان، وكانت الهيئة جزءاً هاماً من أجهزة الحكم، يمثل كبارها أداة وصل بين السلطان والرعية، ومن ثم كانوا، في أغلب الأحيان، موالين للسلطان.. وإلى جانب اختصاص رجال هذه الهيئة بإصدار الفتاوى والإشراف على شئون القضاء، فإنهم يشرفون على تدريس العلوم الشرعية وعلى كثير من المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وكذلك إدارة الأوقاف، التي تمثل المصدر الأساسي لدخول أعضائها، والتي قد تبلغ ثلث الأراضي المزروعة في الدولة.

والمعروف أن نشأة هذه الهيئة ارتبط بفكرة استناد السلاطين العثمانيين في حكم الدولة على الشريعة الإسلامية، وعلى ممارسة سلطة روحية على الرعايا، حيث كان على السلاطين، قبل أن يصدروا الفرمانات والقوانين، أن يتأكدوا من اتفاقها مع

أحكام الشريعة الإسلامية، أو أن الشريعة تقرها، باعتبارها سليمة، وكان السلاطين الأوائل يصدرون الفرمانات والقوانين بحكم صلاحيتهم للاجتهاد، ولكن عندما اتسعت الدولة، وكرست مفهوم أن السلاطين هم حماة الإسلام وحملة لوائه، أولت القضاة الشرعيين مكانة مرموقة واعترفت بهم رسمياً، وأسست لهم المحاكم الشرعية بشكل منظم، وتطورت الهيئة وتوسعت اختصاصاتها، وأصبح السلاطين يعتمدون على شيوخها في إصدار الفتاوى السياسية، وفي تبليغ أحكامهم للناس وللتأثير في الرأي العام المسلم وخاصة في الولايات العربية.

أما أبرز عناصر الهيئة الدينية فكانت على النحو التالي:

– **شيخ الإسلام:** الذي كان مفتياً لاستانبول في البداية، وقد ظهر هذا المنصب بعد نحو ١٢٥ عاماً من قيام الدولة، في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢٥) واستمر حتى نهاية عهد الدولة، وقد تأخر تأسيس المشيخة (باب مشيخات) أو (فتوى خانة) بسبب أن الديوان الهمايوني كان يضم بين أعضائه قاضيان للعسكر، يضطلعان بمهام القضاء الشرعي، كما مر بنا. والمعروف أن المشيخة ظهرت في البداية بشكل متواضع،ثم حظيت بالتقدير والاحترام، وزادت أهميتها في القرن السادس عشر، وكانت صلاحيات شيخ الإسلام محصورة في تعيين المفتين فقط، ثم أصبح ذي صلاحية في إدارة كافة مناصب التدريس والقضاء العالية (المولويات)، وبفضل جهاز الإفتاء تبوأ الشيخ مكانة سياسية رفيعة، فكان يدعى إلى الديوان الهمايوني عند الحاجة، كما كان بمقدوره أن يذهب للديوان لعرض أمر من الأمور، وكان يحتل المكانة الثانية في الدولة، بعد الصدر الأعظم، إن لم يفقه أحياناً، فقد جعله بعض السلاطين يتقدم على الصدر الأعظم نفسه.

وعموماً كان شيخ الإسلام وهو رأس الهيئة الدينية وكبيرها، يحظى بمكانة رفيعة في الدولة، فيرجع إليه السلاطين، لمطابقة القوانين مع الشريعة الإسلامية، ولإصدار الفتاوى والأحكام، التي كانت تصدر على مذهب أبي حنيفة، وكان من حقه تعيين جميع المفتين (الحنفيين)، وأمام المذاهب الأخرى يختار أفرادها مفتيهم من بينهم، في مختلف أنحاء الدولة، باعتباره مسئولاً عن جهاز الإفتاء والمرجع الأكبر فيه، سواء كان ذلك في العبادات والمعاملات وشئون الحياة اليومية أو في

الأمور السياسية والإدارية، كما كان من حقه إصدار الفتاوى ذات الطابع السياسي الهام، كإعلان الجهاد وإبرام المعاهدات، أو جواز عزل أحد السلاطين، وبشكل عام كانت أحكامه نهائية، لا معقب عليها، حيث كان المرجع النهائي في تفسير الشريعة، وعلى السلاطين احترام أحكامه، وعموماً كان مركز القوة في وظيفته يستمد من كونه أنه وحده الذي يستطيع أن يقرر ما إذا كان السلطان قد انحرف عن تطبيق الشريعة ويجب عزله أم لا ؟

- **القضاة** : والمعروف أن القضاء نشأ عسكرياً في بداية تأسيس الدولة، فالقانون العثماني مورسَ على أساس عسكري عندما كان قضاة العسكر في الروملي والأناضول يمارسون شئون القضاء جميعاً، (كانت مصر وسائر الولايات العربية الآسيوية ترتبط بقاضي عسكر الأناضول)، يتلوهم في الترتيب قضاة عواصم الولايات، الذين يختارون من كبار العلماء، على أن يتولى العلماء الأصغر مناصب القضاء في بقية مدن الدولة، وعموماً كان القضاة هم أصحاب السلطة العليا في مناطقهم، يحكمون وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أو هم جميعاً، مثل بقية عناصر الهيئة الدينية كانوا خاضعين لسلطة مفتي استانبول أي شيخ الإسلام، ويلاحظ، طبقاً لمذهب الدولة العثمانية الرسمي، أن الأولوية في مناصب القضاء كانت للقاضي الحنفي، فكان القضاة الحنفيون يعينون في مراكز الولايات العربية من قِبَل قاضي عسكر استانبول، وقد حصل قاضي مصر، وكذلك قاضي دمشق، لقب «قاضي القضاة» باعتبار أن مصر ودمشق كانتا عاصمتين سابقتين للخلافة الإسلامية.

- **الأشراف** : وهؤلاء فئة من عناصر الهيئة الدينية، حمل أربابها هذا اللقب باعتبارهم يمتدون بنسبهم إلى الرسول ﷺ ، فلقّب أبناء الحسن بن علي بالأشراف، وأبناء الحسين بالسادات، ومن هنا كانت لهم مكانة محترمة داخل الهيئة والمجتمع، استمدت من نسبهم، وكان لهم الحق في ارتداء عمامة خضراء، تمييزاً لهم عن غيرهم، وقد حصلوا، نتيجة مكانتهم المرموقة على امتيازات عديدة، كما حظوا بمكانة رفيعة في التشريفات، فضلاً عن إعفائهم من الضرائب، ومن توقيع العقوبات الشديدة عليهم، ولرئيسهم الذي حمل لقب «نقيب الأشراف» سلطات أدبية كبيرة

عليهم، وكان السلطان يُعينه نقيباً مدى حياته، ويخصص له مقراً بالعاصمة، وكان النقيب يترأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف، ومن جماعة الأشراف كان يُعين «أمير العلم» الذي كان يحمل علم السلطان[١٣].

(د) الهيئة العسكرية

ينبغي الإشارة أولاً إلى أن الجيش العثماني كان جيشاً واحداً وتحت قيادة السلطان ذاته وإن شاركه رجال الهيئة الحاكمة، فلم يكن للدولة على اتساعها سوى جيش واحد وقد أصبح لهذا الأمر أخطاره، عندما اتسعت الدولة بشكل كبير، أصبح من الصعب معه السيطرة عليها وتأمينها بجيش واحد، حيث لم يكن بوسع السلطان إلا الانشغال بجبهة دون أخرى، وإن كانت الدولة قد احتفظت لها بحاميات عسكرية (وجاقات) تستقر في الولايات التي فتحتها. وتمثل جزءاً من الجيش العثماني تأتمر بأمر السلطان وحده، ويعين قادتها (أغواتها) من السلطة المركزية في استانبول رأساً.

كذلك نلاحظ أن التكوين الأساسي للدولة العثمانية كان تكويناً عسكرياً بالدرجة الأولى، فالجيش هو عصب قوتها وتطورها، حيث إنها ولدت وعاشت على الحرب والغزو والتوسع، فكان الغزو قبل الحكم، ثم ارتبط الحكم بالفتح منذ عهد محمد الفاتح، فكانت الحرب تحرك الحكومة معها إلى ميادين القتال، وهكذا كان شأن القضاة أيضاً، فيؤخذون إلى ميادين القتال (قضاة العسكر) كما كان كبار موظفي الدولة هم قادة الجيش.

وكان الجيش العثماني ينقسم إلى وحدات نظامية رئيسية أهمها فرق المشاة (الانكشارية)، وفرق الفرسان (السباهية)، ثم فرق غير نظامية من الجند الخاص أو المرتزقة، فضلاً عن البحرية أو الأسطول العثماني.

والواقع أن الفتوحات العثمانية الأولى تمت على يد مسلمين مجاهدين، كافأتهم الدولة بمنحهم إقطاعات كبيرة من الأراضي، كما أشرنا، فاستقروا فيها، حتى أصبح من الصعب استخدامهم في ميادين القتال البعيدة عن إقطاعيتهم، وتدريجياً تسرب

الخلل والفساد إلى هذه الإقطاعات العسكرية، عندما فوّض السلاطين البكلريكوات أو الولاة حق منح الإقطاعات والتيمارات، فمنحوا الكثير منها لأتباعهم الخصوصيين ولعبيدهم.

لذلك فكر السلاطين منذ أواخر القرن الرابع عشر في تجديد دماء الجيش، خاصة عندما غزوا أوروبا، وحصلوا على أعداد كبيرة من الأسرى المسيحيين الذين أصبحوا عبيداً للسلطان ومنهم كان حرس السلطان (قابي قولاري)، فضلاً عن أن الشعوب المهزومة في البلقان كان عليها أن تدفع ما سُمي «بضريبة الغلمان» كحصة لبيت مال المسلمين، ولذلك تبنت الدولة خطة تقتضي جمع الأولاد من هذا السبيل، فيما عُرف بنظام «**الدفشرمة**» حيث يحولون إلى الإسلام، ويتلقون تدريباً عسكرياً خاصاً، إلى جانب دراسات دينية إسلامية وثقافة وطنية عثمانية، وفقاً لنظام دقيق ومناهج وضعت لهم بعناية فائقة، ثم يوزعون إلى ثلاث فئات، أولها يعمل كغلمان في القصور السلطانية، وثانيها يشغل الوظائف المدنية الكبرى في الدولة بعد تلقي تدريب عسكري ومدني خاص، وقد يصل أربابها إلى منصب الصدارة العظمى، أما الفئة الثالثة وهي أكبرها على الإطلاق، فيُعد أفرادها ليكونوا فرق المشاة أو الانكشارية (ومعناها الجنود الشبان) الذين حُرِّمَ عليهم الزواج، ولم يعرف الجندي إلا أن السلطان والده، والثكنة العسكرية بيته والحرب مهنته والإسلام عقيدته. وقد أثبت هذا النظام كفاءته ونجاحه في تقوية الجيش والإدارة. حيث كان معيار الكفاءة والمقدرة هو الأساس في تقلد المناصب العليا في الدولة أو دخول الجيش. وقد تضمن تنظيم الجيش الوحدات التالية:

– **المشاة (الانكشارية)** : لقد صارت فرق الانكشارية هي أقوى الوحدات المحاربة في الجيش العثماني، وتفيد المصادر أنها قسمت إلى نحو ١٩٦ فرقة (أورطة) تختلف أعداد كل منها حسب المكان والزمان والأوضاع السياسية، وتتألف من جنود محترفين يُحرم عليهم الزواج ومزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية ويتقاضون مرتباتهم من السلطان ويتمتعون بميزات خاصة تتضمن نوعاً من الحصانة، والثابت أن الانكشارية قامت بالدور الرئيسي في الفتوحات العثمانية الكبرى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكان على رأس فرقها شخصية هامة هي «أغا

الانكشارية» الذي يضع قواته دائماً تحت تصرف السلطان، كما كان يشغل منصب مدير البوليس لعاصمة الدولة، ويحظى بدرجة وزير، ومن حقه تعيين أغا للانكشارية في ولايات الدولة التي بها حاميات عسكرية، لكن يلاحظ أن الانكشارية تحولوا في فترات السلم، وفي فترات ضعف الدولة، وتغيير السلاطين، إلى عبء على الدولة، ونكبة عليها، من خلال تدخلهم في السياسة واختيار السلاطين، وتدبير الانقلابات في هذا الشأن، حيث لم يكن هناك قانون ثابت لوراثة العرش، فاكتسبوا عطايا مع تولية كل سلطان جديد، وبدأوا يمارسون عمليات نهب للمدن المفتوحة، وعندما سمحت لهم الدولة بالزواج، منذ أواخر القرن السادس عشر، أصبحوا يتوارثون الانضمام إلى فرق الانكشارية، وقد دفع ذلك كله الدولة، بعد إحساسها بخطورتهم، إلى توزيع وتشتيت الكثير من فرقهم إلى حاميات الحدود، وألغت الكثير من امتيازاتهم.

- **الفرسان (السباهية)** : المعروف أن كلمة السباهية الإقطاعية لها معنى عام، ينطبق على هؤلاء الذين تمنحهم الدولة إقطاعات يديرونها وقت السلم على أن يقدموا للجيش العثماني عدداً من الفرسان بخيولهم وأسلحتهم، حسب مقدرة كل إقطاعية، كما كان من مهامها جمع الضرائب وإدارة المدن، لكن المعنى الخاص هنا هو فرق الخيالة أو الفرسان النظاميين في الجيش العثماني، والتي قدر عددها في أواسط القرن السادس عشر بنحو ٥٠ ألف فارس، يشاركون بدور هام في حروب الدولة وفي حماية السلطان، ويلاحظ أن ضباطهم كانوا عبيداً للسلطان، بينما الجنود ليسوا كذلك.

- **الفرق غير النظامية (المرتزقة)** : وهي فرق كونّها في البداية حكام الولايات، الذين ينفقون عليها من وارداتها، ثم أصبح الولاة يعتمدون على هذه الفرق مع ازدياد الفوضى في صفوف الانكشارية والسباهية، خاصة في القرن الثامن عشر، وأقدم هذه الفرق «السكبان» الذين استأجرهم السلاطين في القرن الخامس عشر، وصاروا رديفاً للجيش العثماني، واعتبروا، مع الانكشارية آنئذ، أقوى عناصره، ولما كانوا يتقاضون رواتبهم أيام الحرب فقط، فإنهم كانوا في وقت السلم يبيعون خدماتهم لمن يطلبها، وقد اشتهر من فرق المرتزقة في القرن الثامن عشر اللاوند (البحارة) والدالاتية (الحمقى) والمغاربة والتفنجية (حاملو البنادق).

- **الأسطول العثماني** : عندما تكوّنت الإمارة العثمانية الأولى لم تكن في حاجة ماسة لقوة بحرية في بداية أمرها، وحتى عندما بدأت تهاجم شبه جزيرة البلقان، كانت تستأجر سفناً يونانية، لكن الأمر تغير عندما قدر الدولة العثمانية أن تصطدم بالدولة البيزنطية، وبكل من جمهوريتي البندقية وجنوة، وكان للأخيرتين أسطولين قويين، كذلك عندما اتسعت ممتلكات الدولة وأصبح عليها أن تدافع عن أملاكها وسواحلها. لذلك أصبح من الضروري بناء أسطول بحري عثماني، خاصة وأن أسطول البندقية القوي شكل تهديداً خطيراً لممتلكات الدولة على سواحل البلقان، وقد أمر السلطان بايزيد الأول بإنشاء أسطول عثماني عام ١٣٩٠ في مدينة غاليبولي، كذلك فكّر السلطان مراد الثاني في تكوين أسطول أقوى يستطيع التصدي للبنادقة ولغيرهم من خصومه.

وعندما فتح محمد الثاني القسطنطينية دعّم الأسطول، وأمر ببناء ترسانة في استانبول، كما أنشأ قاعدتين بحريتين إحداهما على البر الآسيوي والأخرى على البر الأوروبي لعاصمة الدولة.. وعندما اصطدمت الدولة العثمانية بسلطنة المماليك في عهد سليم الأول، أدرك هذا أهمية تقوية الأسطول لامتداد فتوحات الدولة إلى سواحل الشام ومصر، والبحر الأحمر، فسعى إلى تقوية الأسطول، واستمر اهتمام الدولة بتدعيم الأسطول خلال عهد سليمان القانوني، الذي كان عليه مواجهة البنادقة والأسبان في البحر المتوسط، والبرتغاليين في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وقد استفادت الدولة من انضواء الأخوين بربا روسا تحت لوائها، حيث لعبا دوراً بارزاً في تقوية وتطوير البحرية العثمانية، حتى لقد أحرزت تفوقاً واضحاً في البحر المتوسط حتى أواسط القرن السادس عشر.

ولكن تحالف البندقية مع أسبانيا ومالطة تمكن من تدمير نحو نصف سفن الأسطول العثماني في معركة ليبانتو عام ١٥٧١ لتفقد البحرية العثمانية أهميتها، بعد ذلك، حيث لم يتوفر لها العمال والقباطنة المهرة، فلم تهتم الدولة بتطوير ترساناتها لنقص الخبرة الفنية، ولافتقار البحرية العثمانية إلى بحرية تجارية تمثل ظهيراً ودعماً للأسطول الحربي، وقد تواكب ذلك كله مع توالي الهزائم على الدولة خلال القرن السابع عشر[١٤].